حمدان بن محمد يبدأ زيارة رسمية إلى الهند اليوم

سموه يجري مباحثات مع كبار المسؤولين الهنود بشأن تعزيز العلاقات في مختلف المجالات الحيوية والتنموية

بناء وترسيخ شراكات استراتيجية تخدم المصالح المشتركة وتدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة

الزيارة تأتي في إطار حرص القيادة الرشيدة على توثيق روابط التعاون مع الدول الصديقة لاسيما في صناعة المستقبل

دبي ـ البيان

يبدأ سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، اليوم، زيارة رسمية إلى جمهورية الهند الصديقة، يجري خلالها مباحثات مع كبار المسؤولين حول سبل تعزيز علاقات الشراكة والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات الحيوية والتنموية.

وتأتي الزيارة في إطار حرص القيادة الرشيدة على توثيق روابط التعاون مع مختلف الدول الصديقة، والسعي لبناء وترسيخ شراكات استراتيجية تخدم المصالح المشتركة، وتدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة في شتى القطاعات لاسيما المرتبط منها بصناعة المستقبل.

يرافق سموه خلال الزيارة وفد رفيع المستوى يضم: سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي للطيران المدني رئيس مطارات دبي الرئيس الأعلى الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات والمجموعة، ومعالي محمد بن عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء، ومعالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي، وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي، ومعالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير الرياضة، ومعالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، ومعالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، ومعالي عمر بن سلطان العلماء، وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد، كما يضم الوفد عدداً من كبار المسؤولين والقيادات الاقتصادية الإماراتية.

245.5
ألفاً عدد الرخص التجارية الهندية العاملة في الإمارات

54.2
مليار دولار حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والهند

83000
شركة هندية مسجلة في غرف دبي ما يدل على قوة العلاقات التجارية

45.4
مليار دولار حجم التجارة بين دبي والهند

رؤية القيادة ترسّخ مكانة الإمارات شريكاً عالمياً فاعلاً في التنمية والاستثمار | أرشيفية

برؤية محمد بن زايد ومحمد بن راشد.. دور محوري للإمارات في ترسيخ مفاهيم التعاون عالمياً

زيارة حمدان بن محمد للهند تجسّد نهجاً إماراتياً في تعزيز الشراكات مع القوى الاقتصادية

حمدان بن محمد نموذج للقيادة الطموحة

أبوظبي- وائل نعيم و«وام»

تكتسب زيارة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، إلى جمهورية الهند، اليوم، بعداً استراتيجياً، في ظل التحولات التي يشهدها العالم، حيث تؤكد الدور المحوري الذي تلعبه الإمارات، برؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في ترسيخ مفاهيم التعاون نحو عالم أفضل. وتعد الشراكة مع الهند بما تملكه من بنية تكنولوجية ضخمة، خطوة عملية في إطار جهود الدولة لقيادة المشهد التكنولوجي والرقمي.

وتجسد زيارة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم رؤية إماراتية راسخة في تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القوى الاقتصادية الصاعدة، وترسيخ مكانة الإمارات شريكاً عالمياً فاعلاً في التنمية والاستثمار ونقل المعرفة.

وتحمل زيارة سموه إلى نيودلهي رؤية استشرافية، تقوم على الابتكار والانفتاح الاقتصادي والتعاون الدولي، وهي الرؤية ذاتها التي أسهمت في تحويل دبي إلى مركز اقتصادي عالمي يحتضن التنوع ويقود التحولات المستقبلية. وفي هذه الزيارة، تتقاطع الطموحات مع الإمكانات بين النموذج الإماراتي الذي أبهر العالم برؤيته المستقبلية، والهند التي تمتلك خامس أكبر اقتصاد في العالم بإمكاناته البشرية والتكنولوجية الهائلة.

ويمثل سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي نموذجاً للقيادة الطموحة التي تجمع بين الحيوية والبُعد الاستراتيجي في إدارة الملفات الاقتصادية، حيث كان لسموه دور محوري في تسريع وتيرة التحول الرقمي، وتبني اقتصاد المعرفة، ودعم بيئة ريادة الأعمال في الإمارة، بما يعكس التزامه بتعزيز تنافسية دبي ومكانتها كمركز جاذب للاستثمارات والمواهب العالمية.

وتأتي زيارة سموه للهند في وقت يشهد فيه التعاون الإماراتي - الهندي نمواً غير مسبوق على مختلف الأصعدة، مدفوعاً باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي وقعها البلدان في عام 2022، والتي أسهمت في رفع حجم التبادل التجاري، وتوسيع آفاق التعاون في مجالات التكنولوجيا والطاقة والابتكار.

وفي هذا السياق، تسلط الزيارة الضوء على الفرص الاقتصادية الواعدة بين الجانبين، ولا سيما في مجالات الاقتصاد الرقمي، والتقنيات الحديثة، والذكاء الاصطناعي، وهي القطاعات التي تحظى باهتمام بالغ من قبل سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، بوصفها محركات أساسية للاقتصاد المستقبلي.

وتبرز هذه الزيارة أهمية العلاقات التجارية بين البلدين إذ ارتفع حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والهند في عام 2023 ليصل إلى نحو 54.2 مليار دولار، فيما نما حجم التجارة بين دبي والهند من 36.7 مليار دولار في عام 2019 إلى 45.4 مليار دولار في عام 2023، مدفوعاً بزيادة في كل من الصادرات والواردات.

استدامة

وعزز توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة والهند في عام 2022 هذا المسار التصاعدي، ما ساهم في استدامة زخم التجارة طوال عام 2023.

وتعكس الزيارة حرص سموه على مد جسور التواصل مع كبرى الأسواق العالمية، واستكشاف نماذج التنمية الناجحة، واستقطاب الشراكات النوعية التي تخدم مستهدفات دبي الاقتصادية، ولا سيما «أجندة دبي الاقتصادية D33» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، مطلع العام 2023، والهادفة إلى مضاعفة حجم اقتصاد دبي خلال عقد، وترسيخ مكانتها بين أفضل 3 مدن اقتصادية في العالم.

كما تعكس الزيارة حرص سموه على توسيع أطر التعاون مع أبرز المؤسسات الاقتصادية في الهند، والاجتماع مع كبار المسؤولين ورجال الأعمال، بما يسهم في دفع عجلة التبادل التجاري والاستثماري، وبناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد تقوم على المصالح المتبادلة. وتؤكد زيارة سموه أن الإمارات ماضية في تعزيز مكانتها كشريك رئيس في صياغة مستقبل الاقتصاد العالمي، عبر علاقات متوازنة وشراكات قائمة على الابتكار والاستدامة والتنمية.

تاريخ ممتد

وتستمد العلاقات الإماراتية الهندية قوتها وزخمها من تاريخ طويل من اللقاءات الثنائية بين قادة الدولتين الصديقتين، يعود إلى يناير 1975 حين قام المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، بزيارة تاريخية إلى الهند، التقى خلالها مع الراحل فخر الدين علي أحمد رئيس جمهورية الهند آنذاك، والراحلة أنديرا غاندي، رئيسة وزراء الهند آنذاك وشهدت الزيارة توقيع الاتفاقية الثقافية بين البلدين، والتي كانت الإطار الأساسي لتعزيز العلاقات الثقافية بين الشعبين الصديقين. كما زار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، جمهورية الهند في أبريل 1992 وشهدت الزيارة توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال بين البلدين.

ويرتبط البلدان الصديقان بشراكات استراتيجية في عدة مجالات منها: الاقتصاد والتجارة والاستثمار، إضافة إلى التعاون في مجالات الدفاع والطاقة والفضاء وتكنولوجيا المعلومات. ويبلغ حجم التجارة البينية حوالي 60 مليار دولار، وتعتبر دولة الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة والصين، وخامس أكبر مورد للنفط الخام لها بنسبة تصل إلى 8%، وفي المركز العاشر من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتحرص قيادتا البلدين على تعزيز وتطوير العلاقات السياسية باهتمام كبير، حيث يرجع تاريخ إنشاء العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى عام 1972، ومنذ ذلك الحين بذل الجانبان جهوداً مخلصة وملموسة في تعزيز علاقاتهما. وتقدم الإمارات والهند نموذجاً فريداً للشراكة بفضل رؤية قيادتي البلدين ودعمهما المتواصل لتعزيز آفاق التعاون المشترك، حيث تتخذ العلاقات الثنائية بينهما اليوم، أوجهاً متعددة وشاملة، تعمقها العلاقات الاقتصادية والتجارية سريعة النمو بينهما.

ويعكس النمو المتسارع للعلاقات بين البلدين رؤية دولة الإمارات الاستشرافية والطموحة لتعزيز الانفتاح الاقتصادي على العالم، وبناء الشراكات التجارية الدولية مع الأسواق الاستراتيجية، حيث أطلقت في سبتمبر 2021 برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين وزارة الاستثمار الإماراتية، والوزارات المختلفة في جمهورية الهند في يناير 2024 في قطاعات تشمل الطاقة المتجددة والصناعات الغذائية والرعاية الصحية.

تعاون اقتصادي

وشهد التعاون الاقتصادي بين البلدين تطوراً كبيراً وزخماً متواصلاً، في مختلف المجالات وأنشطة الاقتصاد الدائري والسياحة والطيران وريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والتحول الرقمي، والنقل. وتم توقيع اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة في 18 فبراير 2022 وتعد أول اتفاقية ثنائية تبرمها الإمارات ضمن برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية.

وتشهد علاقات البلدين زخماً متواصلاً، مدفوعاً بالرغبة المشتركة لدى قيادتي البلدين الصديقين في المضي قدماً بتعاونهما، والبناء على ما حققاه من نجاحات في ضوء شراكتهما الاقتصادية الشاملة لتعزيز حجم التبادل التجاري غير النفطي بينهما والذي وصل خلال عام 2022 إلى 189 مليار درهم، بنمو قدره 15% مقارنة بعام 2021، إلى جانب العمل بشكل وثيق على إرساء آليات من شأنها زيادة حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين.

شراكة شاملة

وعكست اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين في 18 فبراير عام 2022، آفاقاً جديدة للعلاقات الثنائية، من خلال بيان الرؤية المشتركة بين البلدين، والذي تم إطلاقه افتراضياً بحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ونارييندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند، إذ اتفق الجانبان على تعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، وبالتحديد في مجالات الاقتصاد، والثقافة، والطاقة، والعمل المناخي، والطاقة المتجددة، والتقنيات والمهارات، والأمن الغذائي والصحة، والتعليم، والمشاركات الدولية والدفاع والأمن. كما تم توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة «CEPA» لزيادة الاستثمار والتدفقات التجارية على أساس التعريفات المنخفضة

جهود قيادتي البلدين رسّخت علاقات تاريخية متينة

زيارة حمدان بن محمد إلى الهند تعزز التعاون بين البلدين

زيارة حمدان بن محمد تحمل رؤية استشرافية تقوم على الابتكار والانفتاح الاقتصادي

سموه نموذج للقيادة الطموحة التي تجمع بين الحيوية والبُعد الاستراتيجي في إدارة الملفات الاقتصادية

رؤية سموه أسهمت في تحويل دبي إلى مركز اقتصادي عالمي يحتضن التنوع ويقود التحولات المستقبلية

وزيادة الكفاءة التنظيمية، ما يمهد الطريق لزيادة حجم التبادل التجاري الثنائي غير النفطي إلى 100 مليار دولار أمريكي بحلول 2030. وتتنوع الاستثمارات الإماراتية في الهند وتشمل قطاعات متعددة أبرزها الطاقة المتجددة، والمعادن، والبرمجيات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والمواد الكيميائية، كذلك تصنيع المعدات الأصلية للسيارات.

زيارات متبادلة

وأحرزت جهود البلدين، حتى عام 2024 تقدماً كبيراً في الحفاظ على روابطهما المستمرة من خلال عقد 14 جولة للجنة المشتركة بينهما، إلى جانب عقد 3 جلسات للحوار الاستراتيجي بين البلدين، حيث تعد اللجنة الإماراتية الهندية المشتركة، واحدة من الآليات المؤسسية الأكثر أهمية لدى الجانبين لمناقشة سلسلة كاملة من الشراكة الاستراتيجية الثنائية.

وتشهد العلاقات الثنائية بين الدولتين تطوراً مستمراً من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين، منها، زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى الهند في عامي 2016 و2017، حيث حضر سموه بصفة ضيف الشرف في احتفالات يوم جمهورية الهند. وشكلت زيارة سموه، إلى جمهورية الهند في يناير 2017، نقلة نوعية في العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ شهدت التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة إلى جانب 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم أخرى بين البلدين في مجالات مختلفة.

في المقابل، قام ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند، بأول زيارة إلى الإمارات في أغسطس 2015 تلتها بعد ذلك زيارات أخرى في فبراير 2018، وأغسطس 2019، ويونيو 2022، ويوليو 2023، وديسمبر 2023، وفبراير 2024.

وفي أبريل عام 2019 تسلم ناريندرا مودي وسام زايد وهو أعلى وسام مدني في الإمارات، تقديراً وتثميناً لدوره في دعم وترسيخ علاقات الصداقة التاريخية والتعاون الاستراتيجي المشترك بين البلدين الصديقين على الصعد كافة.

اتفاقيات ومذكرات تعاون

وفي مارس عام 2007 زار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نيودلهي على رأس وفد رفيع، تلبية لدعوة رسمية من الدكتور مان موهن سينج، رئيس الوزراء الهندي، واكتسبت الزيارة أهمية خاصة لما شهدته من إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التعاون بين البلدين واستعراض أوجه التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وفرص الاستثمار المتاحة بين الدولتين.

كما زار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في مارس عام 2010، جمهورية الهند، والتقى سموه، رئيس وزرائها مانموهان سينغ آنذاك، حيث تم استعراض عدد من المواضيع الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية وسبل تعزيز آفاق السلام والاستقرار في المنطقة، وإيجاد آليات العمل على توسيع آفاق التعاون بين الإمارات والهند في شتى الميادين الاقتصادية والثقافية وغيرها، وذلك تتويجاً لعلاقات الجوار والصداقة التاريخية التي تربط البلدين والشعبين الصديقين.

وحرصت الهند على المشاركة في معرض إكسبو 2020 دبي بجناح يعد أحد أكبر الأجنحة المشاركة، استعرضت خلاله 11 موضوعاً رئيساً. كما حرصت على المشاركة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الـ28 في دبي، والمشاركة في دورات القمة العالمية للحكومات، حيث كانت الهند من الدول البارزة في مشاركاتها في هذه القمة على مدى السنوات الماضية. وعكست مشاركات الهند في القمة العالمية للحكومات مكانتها قوة صاعدة في مجالات التكنولوجيا والتنمية المستدامة، كما جسّدت رغبتها في أن تكون شريكاً فاعلاً في تشكيل مستقبل الحوكمة العالمية، حيث فتحت هذه المشاركات آفاقاً جديدة للتعاون الدولي، ورسّخت من صورة الهند دولة تجمع بين الابتكار والتنمية الاجتماعية.

وحرص صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على لقاء ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند، الذي زار الدولة للمشاركة كضيف شرف في القمة العالمية للحكومات 2024، ووضع سموه يرافقه ناريندرا مودي، حجر الأساس لمشروع «بهارات مارت»، والمقرر افتتاحه في دبي عام 2026.

وفي ختام قمة ثنائية عقدت في فبراير 2022 أطلقت دولة الإمارات وجمهورية الهند «الرؤية الإماراتية - الهندية المشتركة» عبر الاتصال المرئي، جمعت صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وناريندرا مودي، بشأن معالم الآفاق الجديدة للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين.

وتعد هذه الرؤية تتويجاً لخمسين عاماً من العلاقات الثنائية القوية، حيث اتفق الجانبان على خريطة طريق لشراكة مستقبلية، إذ سيعمل البلدان معاً بشكل أوثق لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، وتحقيق الأهداف المشتركة، وبناء علاقة قوية ومرنة مستعدة للمستقبل. كما ستعمل خريطة الطريق على تعزيز آليات تجارة واستثمار وابتكار جديدة وتطويرها، وتكثيف المشاركة الثنائية في مجالات متنوعة.

روابط ثقافية

وعلى الصعيد الثقافي، يشترك البلدان بروابط ثقافية متجذرة أسهمت في تعزيزها الاتفاقية الموقعة في عام 1975، ومنذ ذلك الحين تم تنظيم فعاليات وأنشطة ثقافية وفنية مشتركة، فيما شهد مارس من العام 2019 تدشين متحف «زايد . غاندي» الرقمي في منارة السعديات بأبوظبي، والذي أقيم تكريماً لذكرى القائدين المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ومهاتما غاندي، الزعيم الراحل، وتعد الجالية الهندية أكبر جالية أجنبية في الإمارات، وتسهم بشكل كبير في الاقتصاد المحلي.

كما تحرص قيادتا البلدين على تعزيز الشراكة الثنائية في قطاع الطاقة الذي يشمل النفط والغاز والطاقة المتجددة. وتم التوقيع على اتفاقيتين جديدتين طويلتي الأمد لتوريد الغاز الطبيعي المسال بين شركة أدنوك للغاز وشركة النفط الهندية المحدودة وهيئة الغاز الهندية المحدودة (جايل) بحجم 1.2 مليون طن متري سنوياً و0.5 مليون طن متري سنوياً على التوالي. وتمثل هذه الاتفاقيات بداية حقبة جديدة للتعاون في قطاع الطاقة بين البلدين، وحث الشركات على استكشاف المزيد من هذه الفرص، والاتفاق على تعزيز تعاونهما في مجالات الهيدروجين والطاقة الشمسية وربط شبكات الكهرباء.

كما تعد جمهورية الهند من الأسواق الخمسة الكبار المصدرة للسياحة إلى الدولة التي استقبلت نحو 3.1 ملايين سائح هندي في 2022 بزيادة قدرها 900 ألف زائر مقارنة بعام 2021، بينما تشهد حركة الطيران بين البلدين أكثر من 1800 رحلة شهرياً عبر الناقلات الوطنية الإماراتية. ويوجد في أسواق الإمارات أكثر من 83 ألف شركة هندية تعمل في مجالات متنوعة، فيما تشهد الهند زيادة مستمرة في عدد الشركات الإماراتية التي تنشط في العديد من القطاعات الاستراتيجية، وثمة استهداف خلال المرحلة المقبلة لزيادة أعداد الشركات في أسواق البلدين وخاصة التي تركز أنشطتها على قطاعات الاقتصاد الجديد، للمساهمة في توفير آلاف من الوظائف المستدامة ودعم جهود التنمية الشاملة.

تعاون طبي

ويعد القطاع الصحي من أبرز أوجه التعاون بين الإمارات والهند، وشهد التعاون الطبي بينهما تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً برغبة الطرفين في تعزيز الشراكات في مجالات الرعاية الصحية، والبحث العلمي، وتبادل الخبرات الطبية.

وتستقطب الإمارات عدداً كبيراً من الأطباء والممرضين والفنيين الصحيين من الهند، نظراً للكفاءة العالية التي يتمتع بها العاملون في القطاع الطبي الهندي، وأسهم هذا في دعم النظام الصحي الإماراتي وتقديم خدمات علاجية عالية المستوى. كما يتوجه العديد من المواطنين والمقيمين في الدولة إلى الهند لتلقي العلاج في المستشفيات المتقدمة هناك، وخاصة في مجالات مثل علاج الأورام، وزراعة الأعضاء، وجراحات القلب، ما أسهم في تعزيز السياحة العلاجية بين البلدين.

وخلال جائحة «كوفيد 19»، لعب البلدان دوراً مشتركاً في تبادل الدعم والإمدادات الطبية، مثل الأدوية واللقاحات، ما عزز من قدرتهما المشتركة على مواجهة التحديات العالمية الصحية.

قطاع التعليم

وشهد التعاون التعليمي بين البلدين تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ما يعكس حرص الطرفين على تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في التعليم، وقامت العديد من الجامعات الهندية بافتتاح فروع لها في دولة الإمارات، ما يتيح للطلاب الإماراتيين والمقيمين فرصة الحصول على تعليم عالي المستوى دون الحاجة إلى السفر. كما تستقطب الجامعات الإماراتية عدداً متزايداً من الطلبة الهنود للدراسة فيها، لما تقدمه من برامج تعليمية متميزة. وهناك اتفاقيات للتبادل الأكاديمي بين جامعات البلدين، تشمل تبادل الأساتذة والطلبة، وتنظيم مؤتمرات وورش مشتركة، إضافة إلى مشاريع بحثية تعاونية في مجالات التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي.

وتنتشر المدارس الهندية في مختلف إمارات الدولة، وتقدم مناهج دراسية معتمدة من الهيئات التعليمية الهندية، ما يوفر تعليماً عالي الجودة لأبناء الجالية الهندية الكبيرة في الإمارات.

ويسهم هذا التعاون في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، كما يوفر فرصاً تعليمية متنوعة للطلبة، ويعزز التفاهم الثقافي والمعرفي. كما يساعد على إعداد كوادر بشرية مؤهلة قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا البلدين.

ويعد التعاون التعليمي بين الجانبين نموذجاً ناجحاً للشراكة في مجال المعرفة، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على مستقبل الأجيال القادمة. ومن المتوقع أن يشهد هذا التعاون مزيداً من النمو في ظل العلاقات الوثيقة بين البلدين والاهتمام المشترك بتطوير التعليم.

بحوث وابتكار

وإلحاقاً بذلك، ثمة شراكات بين الجامعات والمراكز البحثية في كلا البلدين في مجال الطب الحيوي والابتكار الطبي. كما يجرى العمل على مشاريع بحثية مشتركة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي في الطب، والطب الوقائي، والرعاية الصحية عن بُعد. ويشارك الأطباء والباحثون من البلدين بانتظام في المؤتمرات والمعارض الطبية، مثل «معرض ومؤتمر الصحة العربي» الذي يُعقد في دبي، ويُعد منصة لتبادل الخبرات والابتكارات في القطاع الصحي.

بنية رقمية

في عام 2024 وقعت وزارة الاستثمار الإماراتية، مذكرة تفاهم مع وزارة الإلكترونيات وتقنية المعلومات في جمهورية الهند لاعتماد إطار تعزيز التعاون الثنائي الاستثماري بين الجانبين في قطاع البنية التحتية الرقمية مع التركيز بشكل خاص على إنشاء مشاريع مراكز البيانات في جمهورية الهند، وهي خطوة مهمة نحو تطوير الفرص الاستثمارية في البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي بين البلدين، ما يعكس أهمية الجهود التي تقودها دولة الإمارات وجمهورية الهند في سبيل تعزيز التعاون الإقليمي والرقمي.

وتجمع العلاقات التاريخية الثابتة التي تربط البلدين رؤية مشتركة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ودعم جهود الهند لتلبية متطلباتها المتزايدة في مراكز البيانات من خلال تسهيل الاستثمار، بما يعزز قدرات الشركات والصناعات فيها على مواكبة احتياجات المستقبل على نحو أفضل.

زيارات رئيس الدولة محطة مفصلية في تعزيز العلاقات

برؤية محمد بن زايد.. الإمارات والهند تعاون استراتيجي واعد لازدهار البلدين

رؤية رئيس الدولة رسّخت نموذجاً متميزاً للعلاقات الثنائية التنموية المتطورة | أرشيفية

دبي - وائل نعيم

يحرص صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على تعزيز مختلف جوانب العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند، نحو تعاون استراتيجي واعد، لمصلحة التنمية والازدهار للبلدين وشعبيهما الصديقين، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية الشاملة بينهما.

وشكلت زيارات صاحب السمو رئيس الدولة، إلى الهند واستقبال سموه لكبار المسؤولين من جمهورية الهند الصديقة، جسراً لتعميق الروابط التاريخية بين البلدين وتوسيع آفاق العلاقات الثنائية، وخاصة في مجالات الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا والعمل المناخي والتنمية المستدامة وغيرها، واستثمار كل الفرص المتاحة من أجل تحقيق أهداف الشراكات التنموية بين البلدين الصديقين.

ورسخت رؤية سموه نموذجاً متميزاً للعلاقات الثنائية التنموية المتطورة بين البلدين، وأكسبتها زخماً جديداً من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى من الجانبين والتي دشنت لبداية شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين.

جسور تعاون

ويحرص صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، دائماً على تبني دولة الإمارات الشراكات وجسور التعاون التي تعود بالخير والتنمية وتحقق المصلحة المشتركة للجميع في العالم، وانطلاقاً من هذه الرؤية دخلت العلاقات الإماراتية - الهندية عصراً جديداً في عهد سموه، ومثلت زيارات سموه إلى جمهورية الهند محطة مفصلية في مسار العلاقات بين البلدين، حيث أسهمت بشكل مباشر في نقل التعاون الثنائي من مرحلة الشراكة التقليدية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة. فخلال السنوات الماضية، جسدت هذه الزيارات الإرادة السياسية الواضحة من القيادة الإماراتية في بناء علاقات طويلة الأمد مع الهند، تقوم على المصالح المشتركة والرؤية المتقاربة في قضايا إقليمية ودولية.

وتعود أولى الزيارات الرسمية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، إلى الهند إلى عام 2016، وتكررت في مناسبات لاحقة، أبرزها في يناير 2017 حين كان ضيف الشرف في احتفالات الهند بيوم الجمهورية الـ68، وشكلت هذه الزيارة نقلة نوعية في العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ شهدت التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة إلى جانب 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم أخرى بين البلدين في مجالات مختلفة، أبرزها: الطاقة، الأمن الغذائي، الاستثمار، الدفاع، والذكاء الاصطناعي.

انسجام الرؤى

وشكلت زيارات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، إلى الهند رافعة حقيقية لعلاقة استراتيجية متعددة الأبعاد، وهي علاقة مرشحة لمزيد من النمو، في ظل انسجام الرؤى السياسية، والتكامل الاقتصادي، والتعاون في الملفات الاستراتيجية الكبرى، حيث حرصت قيادة البلدين الصديقين على تعزيز علاقات التعاون والصداقة بينهما، والبناء على ما وصلت إليه العلاقات الثنائية من تطور في السنوات الماضية، والتنسيق والتشاور بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وتتمتع الإمارات بعلاقات دافئة وثيقة ومتعددة الأوجه مع الهند، تعززها الروابط الثقافية والدينية والاقتصادية، إذ تعد الإمارات من بين أكبر المستثمرين في الهند من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تسهم بشكل كبير في أمن الطاقة في الهند.

انفتاح

وترجمت زيارات صاحب السمو رئيس الدولة، إلى الهند التوجه الذي تتبناه دولة الإمارات، بقيادة سموه في ترسيخ الانفتاح على القوى الآسيوية الصاعدة، وفي مقدمتها الهند، وتعزيز العلاقات معها، والاستفادة من تجربتها التنموية، وما حققته من تقدم في العديد من المجالات، وخاصة قطاع التكنولوجيا والطاقة النووية، بما يدعم توجهات وخطط الإمارات في مرحلة ما بعد النفط، التي تستهدف بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتحقيق رؤيتها المستقبلية.

كما رسخت رؤية سموه متانة العلاقات بين البلدين، انطلاقاً من الحرص المشترك على تعزيز الشراكة الاستراتيجية في مختلف المجالات، وبناء علاقات قوية، وخاصة في ظل الفرص الكبيرة للتعاون الثنائي، والتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، التي تحتاج من البلدين إلى مزيد من التنسيق والتفاهم، لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه التحولات، واستثمار الفرص التي توفرها، إذ يقول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان: «إن دولة الإمارات، حكومة وشعباً، تقدر إسهامات الجالية الهندية في الإمارات، وما قامت به من دور مهم في المراحل المختلفة التي مرّت بها عملية التنمية في الدولة، وتثمن دورها في تعميق الروابط الشعبية بين البلدين الصديقين، وتمتين قاعدة المصالح المشتركة التي تفتح آفاقاً أرحب لمستقبل العلاقات الثنائية».

وفي 8 سبتمبر عام 2023 وصل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، إلى جمهورية الهند الصديقة في زيارة عمل حضر خلالها أعمال القمة الـ18 لقادة مجموعة العشرين 2023 والتي شاركت فيها دولة الإمارات ضيف شرف وعقدت تحت شعار «أرض واحدة، أسرة واحدة، مستقبل واحد» في مدينة نيودلهي.

وقام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بزيارة رسمية لولاية غوجارات في الهند، في الفترة من 9 - 10 يناير 2024، بصفته ضيف شرف في النسخة العاشرة من قمة غوجارات العالمية النابضة بالحياة، وتم إجراء محادثات بناءة مع رئيس وزراء جمهورية الهند، وأكدت المحادثات متانة الشراكة الاستراتيجية الشاملة والعلاقات الوثيقة بين بلديهما، والتزامهما بمواصلة التعاون المشترك لتعزيز الشراكة الاستراتيجية القوية طويلة الأمد. وخلال الزيارة هنأ الجانب الهندي دولة الإمارات على انضمامها إلى مجموعة بريكس في الأول من يناير 2024. فيما أعرب الجانب الإماراتي عن تقديره للهند لدعمها طلب دولة الإمارات للانضمام إلى المجموعة مؤكداً التزامه بالعمل بشكل وثيق مع الهند والدول الأعضاء الأخرى لتحقيق الأهداف المشتركة لمجموعة بريكس والتزم الجانبين بمواصلة العمل معاً ضمن مجموعة بريكس وغيرها من المنتديات الدولية ومتعددة الأطراف سعياً لتحقيق نتائج مهمة. ويعكس انضمام دولة الإمارات إلى مجموعة بريكس الموسعة بوضوح حرصها على الدفاع عن قيمة التعددية في دعم السلام والتنمية لصالح ورفاهية الشعوب والأمم في سائر أنحاء العالم.

> جهود سموه نقلت التعاون بين البلدين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة

> الإمارات شريك محوري في دعم مبادرات الابتكار والبحث العلمي في الهند

صداقة واحترام

وتجمع علاقة صداقة واحترام متبادل بين صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند، ودائماً ما عبر عنها سموه بسعادته بلقاء الصديق نارييندرا مودي لبحث تعزيز العلاقات التاريخية المتميزة بين الإمارات والهند وسبل تحقيق أهداف الشراكة الاستراتيجية والتنموية الطموحة بينهما لمصلحة شعبيهما، والتعاون لدعم السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم.

وفي يونيو 2024 هنأ سموه، مودي على فوزه بولاية ثالثة في الانتخابات الهندية، وقال سموه في منشور عبر حسابه الرسمي في منصة «إكس»: «أهنئ الصديق نارييندرا مودي بفوزه في الانتخابات الأخيرة، متمنياً له التوفيق في قيادة الهند نحو المزيد من التقدم والنماء، وأتطلع إلى مواصلة العمل معاً خلال الفترة المقبلة لتعزيز العلاقات الإماراتية - الهندية الاستراتيجية وتحقيق أهدافنا التنموية المشتركة لمصلحة شعبينا».

وتعد زيارة نارييندرا مودي لدولة الإمارات في أغسطس 2015، زيارة تاريخية تم الاتفاق خلالها على رفع وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات، وتكررت هذه الزيارات للدولة وأضافت زخماً للعلاقات الاستراتيجية مع الإمارات.

وفي أغسطس 2019، قلد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، نارييندرا مودي وسام زايد الذي يعد أعلى وسام تمنحه دولة الإمارات لملوك ورؤساء وقادة الدول، وذلك تقديراً لدوره في دعم علاقات الصداقة التاريخية والتعاون الاستراتيجي المشترك الذي يجمع البلدين الصديقين على الصعد كافة.

وفي فبراير 2022 عقد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ونارييندرا مودي قمة عبر تقنية الاتصال المرئي، بحثا خلالها مختلف جوانب الشراكة الاستراتيجية بين البلدين والآفاق الجديدة لتطويرها.

كما التقى سموه، نارييندرا مودي في أبوظبي في 15 يوليو 2023، بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الهندي إلى دولة الإمارات. كما زار مودي الإمارات في الأول من ديسمبر 2023، للمشاركة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة والعشرين COP 28 في دبي، حيث التقى على هامش المؤتمر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

كما التقى صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله، نارييندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند، في أبوظبي بتاريخ 13 فبراير 2024، وأعرب عن تقديره لقبوله الدعوة لإلقاء كلمة في القمة العالمية للحكومات 2024، المنعقدة في دبي في 14 فبراير 2024.

شراكات استراتيجية

وتأتي الهند في صدارة أهم الوجهات للصادرات الإماراتية غير النفطية خلال 2024 واستحوذت على 13.5 % من هذه الصادرات وبنمو قياسي غير مسبوق بلغ 75.2 % مقارنة مع 2023. وفي الجانب الأمني والعسكري، شهدت العلاقات تطوراً لافتاً عبر التعاون في مكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات الأمنية، إلى جانب تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة. كما شكل التفاهم السياسي بين القيادتين عامل استقرار إقليمياً، وخاصة في ظل التقاطعات الجيوسياسية في الخليج وآسيا.

وفي مجال التكنولوجيا والطاقة المتجددة، عمل البلدان على مشاريع مشتركة في الطاقة النظيفة والتحول الرقمي، انسجاماً مع رؤيتي الهند الرقمية والإمارات 2071. كما باتت الإمارات شريكاً محورياً في دعم مبادرات الابتكار والبحث العلمي في الهند، في وقت تعزز فيه الهند مكانتها كمركز تكنولوجي عالمي.

جهود متواصلة

وتتواصل جهود البلدين الصديقين في تعزيز الروابط المشتركة بين دولة الإمارات وجمهورية الهند في شتى المجالات، واللتين ترتبطان بروابط ثقافية متجذرة في التاريخ، وأسهم في تعزيزها الاتفاقية الثقافية الثنائية الموقعة بينهما في عام 1975، ومنذ ذلك الحين تم تنظيم مجموعة ضخمة من الفعاليات والأنشطة الثقافية والفنية المشتركة، وشهد شهر مارس عام 2019 تدشين متحف «زايد ـ غاندي» الرقمي في منارة السعديات بأبوظبي والذي أقيم تكريماً لذكرى القائدين المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والمهاتما غاندي الزعيم الهندي الراحل.

دبي والهند.. علاقات تاريخية ورؤى مستقبلية واعدة

لقاءات محمد بن راشد مع قادة الهند وضعت أسساً متينة للتنمية والشراكات

الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين عززت العلاقات المشتركة | أرشيفية

دبي - نورا الأمير

تجسد العلاقات الوثيقة التي تجمع بين دبي وجمهورية الهند الصديقة قصة تعاون استثنائي، ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، مستندة إلى رؤية قيادة رشيدة تسعى دائماً إلى ترسيخ أواصر الصداقة والشراكة الاستراتيجية بين البلدين الصديقين، حيث بدأت في عهد المغفور له بإذن الله الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، وتعززت من خلال الزيارات الرسمية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، للهند، دوراً محورياً في تعزيز الشراكة التي تمتد عبر القطاعات الاقتصادية والثقافية والسياسية، ما ساهم في وضع أسس متينة للتبادل التجاري والاستثماري بين البلدين.

وشكلت زيارات سموه محطة أساسية في مسيرة العلاقات الإماراتية الهندية، إذ تعكس الجهود الحثيثة للقادة لتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة، حيث تتجسد التطلعات المستقبلية في تعزيز الشراكة في مجالات الاقتصاد والثقافة والطاقة والابتكار، ما يعد بدفع عجلة النمو وفتح آفاق جديدة للتعاون.

وقام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بزيارات رسمية إلى الهند، كان لها دورٌ في تعزيز العلاقات الاقتصادية؛ فقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي تعزز الاستثمارات والتجارة بين دبي والهند، ما ساهم في نمو التجارة المتبادلة وتوطيد العلاقات التجارية بين الطرفين، وتعزيز جسور التعاون في قطاعات السياحة والطاقة والتكنولوجيا، حيث اشتملت الزيارات الرسمية على لقاءات مع قادة القطاعين الحكومي والخاص لتبادل الخبرات ومناقشة سبل التعاون في مجالات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة، علاوة على تعزيز الحوار السياسي والثقافي، حيث أسهمت اللقاءات الثنائية في تقوية العلاقات السياسية والثقافية، ما أتاح تبادل الزيارات وتنظيم الفعاليات المشتركة لتعزيز التفاهم بين الشعبين.

أولى محطات التعاون

ففي عام 2007، لبى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم دعوة كريمة من رئيس وزراء الهند آنذاك، الدكتور مانموهان سينغ، في زيارة تاريخية عكست عمق الروابط بين البلدين، حيث شهدت هذه الزيارة الإعلان عن مشاريع عملاقة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، وتوقيع اتفاقية استراتيجية تجاوزت قيمتها 20 مليار دولار، ركزت على تطوير قطاع العقارات وتعزيز التعاون الصناعي والمالي، كما تم خلال الزيارة توقيع بروتوكولات لتعديل اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي الموقعة عام 1992، ما أسهم في توفير بيئة استثمارية أكثر شفافية وجاذبية للمستثمرين، وفتح آفاق واعدة لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري، وقد حظيت هذه الزيارة بتغطية إعلامية واسعة النطاق في كلا البلدين، ما أبرز الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الثنائية في دعم التنمية وتحقيق النمو المشترك.

وفي عام 2010، التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مرة أخرى برئيس وزراء الهند، مانموهان سينغ، حيث تم خلال اللقاء توقيع عدة اتفاقيات محورية، اشتملت على إبرام ترتيبات لتسهيل الإجراءات الدبلوماسية والتجارية، ما ساهم في خلق مناخ استثماري أكثر مرونة ونمواً. وكان لهذه الزيارة الأثر الكبير في تعزيز الثقة المتبادلة بين المستثمرين والمؤسسات من كلا الطرفين.

وفي عام 2020، وفي ذروة أزمة جائحة كوفيد 19، تلقى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم رسالة تقدير من «ناريندرا مودي»، رئيس وزراء الهند، كانت بمثابة إشادة بالجهود الإماراتية في حماية المجتمعات والحد من انتشار «كورونا»، وقد حمل الرسالة الدكتور «سوبرامنيام جاي شانكار»، وزير الشؤون الخارجية الهندي، خلال زيارته للدولة، حيث تبادل سموه والوزير الضيف وجهات النظر حول سبل إعادة دفع عجلة الاقتصادات وإنعاش الحركة والتبادل التجاري بين البلدين الصديقين، وكان اللقاء بمثابة تأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين الدولتين لمواجهة الأزمات والتغلب على العقبات الاقتصادية والصحية.

وفي فبراير 2024، جمع لقاء رفيع المستوى بين صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وناريندرا مودي خلال زيارة الأخير إلى الإمارات كضيف شرف في القمة العالمية للحكومات، وتناول اللقاء استعراض المسيرة التاريخية للعلاقات الثنائية في تأكيد على التزام القيادة بتوسيع نطاق الشراكة الاستراتيجية وتطوير العلاقات في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والابتكار، ما يمهد لمرحلة جديدة من التكامل الاقتصادي والثقافي بين دبي والهند.

تعاون متنامٍ

ولم تقتصر العلاقة بين دبي والهند على اللقاءات الرسمية والزيارات الدبلوماسية فحسب، بل تمتد إلى أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري الذي يشهد نمواً مستمراً، إذ أصبحت دبي بوابةً رئيسة للاستثمارات الهندية، حيث تشهد المدينة تدفقاً كبيراً لرؤوس الأموال والمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والبرمجيات والقطاع العقاري.

ومن خلال توقيع اتفاقيات استراتيجية ومذكرات تفاهم، تم إنشاء بيئة استثمارية محفزة تدعم الابتكار والتنمية المستدامة، وقد وضع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، حجر الأساس لمشروع «بهارات مارت»، الذي أُعلن عن تأسيسه برفقة رئيس وزراء جمهورية الهند، ناريندرا مودي، ضيف شرف القمة العالمية للحكومات 2024، والمقرر افتتاحه في دبي عام 2026، وذلك في إطار مساعي الإمارات لتحقيق تجارة غير نفطية بقيمة 100 مليار دولار مع حلول عام 2030، حيث يسهم المشروع في تحقيق هذا الهدف.

ويقع سوق «بهارات مارت» في المنطقة الحرة لجبل علي «جافزا»، وسيعمل ضمن منظومة تجارية أوسع تسعى موانئ دبي العالمية إلى تطويرها من خلال سوق دبي للتجار، وهو سوق للبيع بالتجزئة والجملة يستضيف التجار من جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يصبح مركز توزيع ضخماً للشركات الهندية يدعم التجارة المحلية في دولة الإمارات وإعادة التصدير إلى الأسواق الإقليمية

تعاون استراتيجي وتحالفات في قطاعات الاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة والابتكار

دبي بوابة رئيسة للاستثمارات الهندية وتشهد تدفقاً كبيراً لرؤوس الأموال والمشاريع المتنوعة

دبي لعبت دوراً محورياً كمركز تجاري يربط الشرق والغرب استفاد منه التجار الهنود لتوسيع أعمالهم

2026

افتتاح «بهارات مارت» بدبي ضمن مساعي الإمارات لتعزيز التجارة غير النفطية مع الهند

جناح الهند في إكسبو 2020 دبي | أرشيفية

والعالمية على مساحة إجمالية تبلغ 2.7 مليون قدم مربعة، فيما تمتد المرحلة الأولى من المشروع على مساحة 1.3 مليون قدم مربعة. كما سيضم المشروع 1500 صالة عرض تلبي احتياجات عمليات البيع بالتجزئة والجملة، وأكثر من 700 ألف قدم مربعة من مساحات التخزين من الدرجة الأولى، بما يضمن للمستأجرين مزايا مشتركة في المنطقة الحرة وخارجها، إضافة إلى توفير وحدات صناعية خفيفة ومساحات مكتبية ومرافق للاجتماعات. ويتميز السوق بموقعه المثالي؛ حيث يبعد 11 كيلومتراً عن ميناء جبل علي، أكبر ميناء بحري في الشرق الأوسط، ومسافة 15 كيلومتراً عن مطار آل مكتوم الدولي، ما يتيح للمصدرين الهنود حلولاً لوجستية سلسة ومتعددة الوسائط.

مناسبات مهمة

وتعكس اللقاءات المشتركة عمق العلاقات؛ كما تجلى في لقاء صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وبيناراي فيجايان، رئيس وزراء ولاية كيرلا الهندية، في «إكسبو 2020 دبي»، في تأكيد على اعتزاز دولة الإمارات بالعلاقات الوثيقة والتاريخية مع جمهورية الهند، وروابط التعاون المتنامية مع ولاية كيرلا، وإبراز الإسهامات الإيجابية البارزة للجالية الهندية المقيمة في الدولة، التي تلقى كل الاهتمام والعناية، ودورها في دعم مسارات التنمية الشاملة، وتشمل الاستثمارات المتبادلة بين البلدين قطاعات عديدة منها الخدمات اللوجستية والنقل الجوي والأمن الغذائي وغيرها من المجالات الحيوية.

وقد حرص صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على تبادل التهاني مع القيادة والشعب الهندي في المناسبات الوطنية المهمة، حيث قدم سموه أصدق التهاني لناريندرا مودي، رئيس الوزراء الهندي، وللشعب الهندي، بمناسبة ذكرى يوم الاستقلال، وفي يونيو 2024، هنأ رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، بمناسبة إعادة انتخابه التاريخية لولاية ثالثة، معرباً عن تطلعه إلى مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية في جميع مجالات التعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة والازدهار.

دور محوري

وتلعب دبي دوراً محورياً في العلاقات التجارية بين دولة الإمارات والهند، حيث استأثرت الإمارة في عام 2022 بنسبة 87% من إجمالي التجارة غير النفطية مع الهند بقيمة تجاوزت 189 مليار درهم. كما اتخذت أكثر من 1500 شركة هندية مقرّات لها في المنطقة الحرة لجبل علي، حيث يتم تبادل أكثر من خمسة ملايين طن متري من البضائع التي تصل قيمتها إلى 31.5 مليار درهم (8.6 مليارات دولار)، وشهدت غرف دبي انضمام أعداد قياسية من الشركات الهندية الجديدة؛ إذ تخطى عدد الشركات الهندية الجديدة التي انضمت لعضويتها في عام 2022 حاجز 11,000 شركة، ما رفع العدد الإجمالي للشركات الهندية المسجلة إلى أكثر من 83,000 شركة، وهو دليل على قوة الروابط الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الجانبين، فيما يلعب المكتب الخارجي لغرفة دبي العالمية في مومباي دوراً مهماً في تطوير العلاقات المشتركة واستقطاب المزيد من الشركات الهندية الناشئة والصغيرة والمتوسطة، كما تعمل غرف دبي من خلال مبادرات مثل «دبي جلوبال» التي أعلن عنها سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، لترسيخ مكانة الإمارة وجهة للأعمال والاستثمارات وتدويل الشركات العاملة فيها.

من العطاء إلى الإبداع

وفي إطار دعم العلاقات الشاملة بين دبي والهند، نفذت مبادرة «دبي العطاء» ضمن برنامج محمد بن راشد آل مكتوم العالمي برنامج المؤسسة التعليمي الناجح الذي تم إطلاقه عام 2013 بالشراكة مع منظمة براثام، وقد ركز البرنامج على تعزيز مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، ما أحدث تأثيراً إيجابياً ملموساً في مسيرة التعليم لدى الجالية الهندية والمجتمعات المحلية، وإثر هذا النجاح، تم إطلاق برنامج جديد للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يهدف إلى مواجهة التحديات وسد الفجوات في هذا المجال. وكانت «دبي العطاء» قد أطلقت سابقاً برنامجاً مدته 3 سنوات بقيمة 19.6 مليون درهم، تحت شعار «تعزيز التعلم السليم في الهند»، وتضمن البرنامج ثلاثة مكونات هي حملة القراءة في الهند 3، وبرنامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المناطق الحضرية، والفريق المركزي المعني بالموارد، واستفاد منها 609 آلاف طفل، ما ساعد على رفع مستويات تعلم اللغة والرياضيات في المدارس الحكومية بالمناطق الريفية وتحقيق زيادة بنسبة 53% في عدد الأطفال القادرين على القراءة في المستوى الأساسي.

علاقات تاريخية

وتعود جذور العلاقات التاريخية بين دبي والهند إلى قرون مضت، حيث لعبت دبي دوراً محورياً كمركز تجاري يربط الشرق والغرب، مستفيداً منه التجار الهنود لتوسيع أعمالهم. كما أسهم التبادل الثقافي والاجتماعي في تعزيز الروابط الإنسانية، ومن المتوقع أن يستمر التعاون في القطاعات الاقتصادية الحيوية وتوسيع أطر الشراكة في المجالات الثقافية والتعليمية، والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التكنولوجيا والابتكار لتحويل تحديات الحاضر إلى فرص مستقبلية تحقق مكاسب مشتركة للبلدين الصديقين.

غرف دبي تعزز العلاقات الاقتصادية مع الهند

دبي - لؤي عبدالله

تلعب غرف دبي دوراً محورياً في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دبي والهند، وتسهم بشكل فعال في تيسير التجارة وتقديم الدعم اللوجستي والتجاري والاستشاري، الأمر الذي يسهل تبادل الفرص ويحفز النمو الاقتصادي، ما يعود بالفائدة على الشركات والمستثمرين في كلا البلدين.

وفي ظل الزخم المتواصل الذي تشهده العلاقات بين دبي والهند، تواصل الشركات الهندية تصدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في دبي، وتسهم بدور حيوي في نمو كافة قطاعات الأعمال، حيث ارتفع عدد الشركات الهندية الجديدة المنضمة إلى عضوية غرفة تجارة دبي، إحدى الغرف الثلاث العاملة تحت مظلة غرف دبي، إلى 16623 شركة مقارنة بـ 15481 شركة هندية جديدة انضمت لعضوية الغرفة خلال العام 2023، بنمو 7.3% على أساس سنوي.

وتلتزم غرف دبي بدعم مجتمع الأعمال الهندي لمواصلة التوسع في مختلف القطاعات والانطلاق من دبي إلى الأسواق العالمية الواعدة بوصفها منصة مثالية لنمو الأعمال، وذلك بالتزامن مع تحفيز الشركات العاملة في الإمارة لتطوير شراكاتها مع نظيراتها الهندية، ويسهم مجلس الأعمال الهندي العامل تحت مظلة غرفة تجارة دبي بدور فعال في تعزيز العلاقات التجارية البينية.

وتعمل غرف دبي على توفير مجموعة من الخدمات الاستشارية للمستثمرين والشركات الهندية الراغبة في دخول السوق الإماراتي، بداية من إجراءات التأسيس والتراخيص، وصولاً إلى استراتيجيات التوسع في أسواق جديدة، حيث تتكامل جهود غرف دبي في إطلاق المبادرات مع أولوياتها الاستراتيجية في دعم التوسع الخارجي للشركات العاملة في دبي، والإسهام في تحقيق أهداف أجندة دبي الاقتصادية «D33»، التي تسعى إلى مضاعفة حجم اقتصاد الإمارة خلال العقد المقبل.

دبي وجهة رئيسة لرجال الأعمال الهنود الراغبين في تأسيس الشركات | أرشيفية

16623
شركة تنضم لعضوية غرفة تجارة دبي 2024 بنمو 7.3%

وتمتلك غرف دبي مكتباً خارجياً لها في مدينة مومباي الهندية، والذي تم افتتاحه في العام 2018. ويلعب المكتب دوراً مهماً في توثيق العلاقات التجارية بين دبي والهند، إلى جانب المساهمة في تحفيز رجال الأعمال على استكشاف الفرص الاستثمارية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين، ومساعدة الشركات العاملة في الإمارة على التوسع في السوق الهندية.

وتعمل غرف دبي من خلال مكاتبها الخارجية من بينها مكتب الهند ضمن مبادرة «دبي جلوبال» التي أعلنها سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، لترسيخ مكانة الإمارة كوجهة للأعمال والاستثمارات، واستقطاب الاستثمارات وتدويل الشركات العاملة في دبي.

وتسير العلاقات الإماراتية الهندية بخطى أكثر سرعة وقوة على المسار الصحيح، والقادة في كلا البلدين عازمون على جعل شراكتهم عامل تحول أساسي في مسار التجارة العالمية. وتولي دبي اهتماماً كبيراً للهند ومنطقة جنوب آسيا بشكل عام، خاصة في القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا، والأحجار الكريمة، والمعادن الثمينة، والزراعة. وقد أبرم مركز دبي للسلع المتعدد عدة اتفاقيات شراكة مع شركات من جنوب آسيا.

وتستند العلاقات الإماراتية - الهندية، إلى ميراث تاريخي من التعاون والتفاهم المشترك، وإرادة سياسية مشتركة لدى قيادتي الدولتين نحو تعزيزها، ودفعها قدماً إلى الأمام، فضلاً عن التوافق بينهما إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وهو ما جعل من هذه العلاقات عاملاً مهماً في تعزيز أسس الأمن والاستقرار على مستوى العالم. كما ترتبط الإمارات والهند بعلاقات ثنائية قوية ذات جذور تاريخية.

وتعد الهند أول دولة تعقد معها الإمارات شراكة اقتصادية شاملة، بدعم من صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ونارِيندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة، في فبراير عام 2022؛ وهي الشراكة التي تأتي ضمن استراتيجية الدولة، لإبرام شراكات اقتصادية شاملة مع أهم الشركاء التجاريين، في ضوء «مشاريع الخمسين».

وتتضمن الاستثمارات الإماراتية في الهند قطاعات متعددة أبرزها الطاقة المتجددة، والمعادن، والبرمجيات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والمواد الكيميائية، وتصنيع المعدات الأصلية للسيارات. وتعتبر الجالية الهندية أكبر جالية أجنبية في الإمارات وتسهم بشكل كبير في الاقتصاد المحلي.

20% نصيب الهنود من إجمالي المعاملات العقارية في دبي

دبي - مشعل العباس

لا تزال دبي تحتفظ بمكانتها كإحدى أبرز وجهات الاستثمار العقاري في العالم، ويعد المستثمرون الهنود من أكثر الفئات نشاطاً وتأثيراً في هذا القطاع الحيوي، ففي عام 2024 شكل الهنود نحو 20% من إجمالي معاملات العقارات في دبي، ما يؤكد عمق ارتباطهم بالمدينة وثقتهم المستمرة في مستقبلها العقاري.

ويظهر تقرير شركة «أي سبيس» العقارية أن المستثمرين الهنود لطالما حافظوا على مرتبة متقدمة ضمن أبرز 10 جنسيات لمستثمرين في عقارات دبي خلال السنوات الماضية. وبحسب بيانات النصف الثاني من 2024 حل المستثمرون الهنود في المرتبة الثانية بعد البريطانيين، ولا تزال المنافسة مستمرة وقائمة بين هاتين الجنسيتين على المركز الأول.

مدينة الفرص والأمان العقاري

وتوفر دبي بيئة استثمارية قل نظيرها، خصوصاً للمستثمرين الهنود الذين يبحثون عن عوائد عالية، وأمان مالي، ونمط حياة راقٍ، فبفضل الإعفاءات الضريبية على العقارات وأرباح رأس المال، يشعر المستثمر بأنه يحتفظ بقيمة أمواله كاملة دون استقطاع، وهي ميزة يصعب توفرها في العديد من الأسواق العالمية المنافسة.

كما أن تنوع المشاريع العقارية في دبي يمنح الهنود خيارات مرنة، من الفلل الفاخرة في نخلة جميرا إلى الشقق الحديثة في قرية جميرا الدائرية، ما يسمح لهم باختيار عقارات تناسب احتياجاتهم وميزانياتهم، سواء للاستثمار أو للإقامة أو للعطلات العائلية. ويمتد الوجود الهندي في الإمارات لعقود؛ ولذا فالعلاقة بين الجانبين ليست اقتصادية فقط، بل ثقافية واجتماعية أيضاً، هذه الروابط العميقة تجعل من الإمارات خياراً طبيعياً للهنود الباحثين عن فرص استثمارية خارج وطنهم. كما أن استقرار الدرهم الإماراتي المرتبط بالدولار الأمريكي يمنح المستثمر الهندي راحة إضافية، حيث يتجنب تقلبات العملة التي قد تؤثر في قيمة استثماره.

لماذا عقارات دبي؟

هناك العديد من الأسباب الرئيسية التي تدفع المستثمرين الهنود نحو السوق العقاري بدبي، أولاً: أسعار صرف مواتية، فالروبية الهندية، رغم ضعفها نسبياً، لا تزال تتمتع بقوة شرائية جيدة في دبي، ما يجعل أسعار العقارات أكثر جاذبية مقارنة بالمدن الهندية الكبرى.

عقارات دبي تعزز جاذبيتها أمام المستثمرين الهنود | أرشيفية

عوامل جاذبية دبي:
1. أسعار صرف مواتية
2. عوائد إيجارية قوية
3. نمط حياة عالمي
4. سهولة التملك

ثانياً: العوائد الإيجارية القوية والمكاسب الرأسمالية المتصاعدة، إذ يفضل المستثمرون الهنود المناطق ذات العوائد الإيجارية المرتفعة، مثل مرسى دبي ووسط المدينة ونخلة جميرا وديسكفري غاردنز، حيث يمكن للوحدة أن تحقق دخلاً ثابتاً ومغرياً، وهذه الخيارات الجذابة لا تتوفر في مدن أخرى حول العالم، كما أن قوة السوق العقاري ونموه المستمر يزيد من قيمة رأس المال المستثمر ويحافظ على المكاسب على المدى الطويل.

ثالثاً: نمط الحياة العالمي: دبي تقدم أسلوب حياة لا يضاهى، من حيث الأمان، والتعليم، والترفيه، والبنية التحتية الحديثة، وهو ما يجعلها جذابة ليس فقط للاستثمار، بل أيضاً للعيش، ولا سيما مع خيارات الإقامة طويلة الأجل، مثل الإقامة الذهبية الخاصة بالمستثمر العقاري.

رابعاً: سهولة التملك والإجراءات السريعة: دبي تُعرف بقوانين ملكية واضحة للأجانب، وإجراءات سلسة وشفافة في التسجيل، وهو عامل حاسم لأي مستثمر دولي، وهنا يبرز الدور الكبير الذي تقوم به دائرة الأراضي والأملاك في دبي، التي تعمل بشكل مستمر على تطوير الإجراءات وتسهيل المعاملات وتبني التكنولوجيا الحديثة.

نظرة إلى المستقبل

مع استمرار دبي في تطوير مشاريع ضخمة واستقطاب استثمارات عالمية، من المتوقع أن يبقى المستثمر الهندي لاعباً رئيسياً في مشهد العقارات بالإمارة، بل وقد نشهد زيادة في حجم الطلب الهندي في عام 2025، خاصة مع التسهيلات الإضافية للإقامات الطويلة، وبالتالي فإنها ليست مجرد استثمارات مالية، بل استثمارات في الاستقرار والمستقبل، ودبي تظل الخيار الأول للمستثمر الهندي الباحث عن الأمان والعائد والمكانة.

مجلس الأعمال الهندي في دبي: الزيارة تجسّد عمق العلاقة الاستثنائية

دبي - وام

أكد سيدهارث بالاشاندران، رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال والمهنيين الهنود في دبي، أن زيارة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، إلى الهند، تمثل تجسيداً حقيقياً لعلاقة متميزة تعكس حرص القيادتين على مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية الشاملة، بما يخدم رؤية مستقبلية تقوم على التكامل والانفتاح.

وقال بالاشاندران في تصريح لوكالة أنباء الإمارات «وام»: «إن العلاقات التاريخية والوثيقة بين دولة الإمارات وجمهورية الهند شهدت تطوراً استثنائياً لتصبح نموذجاً للتعاون البناء بين الدول، وإن هذا التطور لا يخدم فقط مصالح دولة الإمارات والهند، بل يحمل آثاراً إيجابية أوسع نطاقاً تمتد لتشمل المنطقة والعالم بأسره».

وأشار إلى أن القيم المشتركة التي تجمع بين البلدين الصديقين تشكل قاعدة راسخة لتعزيز التواصل المستدام، وهي قيم تعززت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، لافتاً إلى أن الفضل في ذلك يعود إلى الاحترام المتبادل بين المواطن الإماراتي والمقيم الهندي، حيث نشهد مزيجاً فريداً يجمع بين كرم الدولة المضيفة، والتزام وجدية أبناء الجالية الهندية، ما يشكل منظومة إنتاجية واقتصادية رائدة.

وأشار إلى أن تعزيز العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وجمهورية الهند ساهم في بناء قاعدة صلبة يمكن من خلالها تطوير مستويات أرفع من الشراكة المستقبلية، لافتاً إلى المبادرات النوعية التي شهدتها العلاقة بين الطرفين مثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة «CEPA»، والمنتديات الحكومية للتعاون الاقتصادي، مثل منصة «I2U2»، ما يعكس الإرادة المشتركة في دفع العلاقات إلى آفاق أرحب.

7000 شركة هندية تتخذ «راكز» مقراً لعملياتها في الإمارات

رأس الخيمة - أحمد أبو الفتوح

في خطوة تعكس متانة العلاقات الاقتصادية بين الإمارات والهند، أعلنت مناطق رأس الخيمة الاقتصادية «راكز» تسجيل أكثر من 7000 شركة هندية تعمل تحت مظلتها، ما يعزز مكانتها وجهة مفضلة للمستثمرين الهنود الباحثين عن بيئة أعمال مرنة وتنافسية في المنطقة. وأكد رامي جلاد، الرئيس التنفيذي لهيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية «راكز»: تعد الهند واحداً من أكبر الشركاء التجاريين للإمارات، إذ تحظى الشركات الهندية العاملة في «راكز» بتنوع في مجالاتها، من الصناعات الخفيفة والتصنيع، إلى الخدمات التكنولوجية والاستشارات، ما يعكس طبيعة البيئة الاقتصادية متعددة القطاعات التي توفرها الإمارة. وتوفر «راكز» حوافز عديدة للمستثمرين الهنود، ومن بينها: إجراءات تأسيس سريعة ومبسطة، وتراخيص متعددة القطاعات، ومساحات مكتبية وصناعية بأسعار تنافسية، وإمكان التملك الأجنبي الكامل بنسبة 100%، ودعم مخصص باللغة الهندية، لتسهيل التواصل

محمد النعيمي

رامي جلاد

وخدمة العملاء. من جانب آخر، كشفت غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة عن تسجيل 437 منشأة جديدة لمستثمرين من الجنسية الهندية، خلال 2024، لتتصدر بذلك قائمة الجنسيات الأكثر استثماراً في الإمارة، والبالغ عددها 69 جنسية، بحسب إحصائيات العضويات الجديدة المسجلة بالغرفة، ما يعكس عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات والهند.

437
منشأة هندية جديدة سجلتها غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة خلال 2024

وأكد محمد مصبح النعيمي، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة رأس الخيمة، أن تصدر المستثمرين من الجنسية الهندية قائمة العضويات الجديدة، هو مؤشر واضح إلى ثقة مجتمع الأعمال الهندي ببيئة الأعمال المحلية والبنية التحتية الداعمة التي توفرها رأس الخيمة، إضافة إلى الحوافز الاستثمارية والتسهيلات التي تقدمها الجهات الحكومية المعنية.

وأشار إلى أن الغرفة تواصل العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديم باقة متنوعة من الخدمات، منها: تسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، وتقديم الاستشارات والدراسات الاقتصادية، وتنظيم لقاءات أعمال ومنتديات استثمارية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف النعيمي: تعد الجالية الهندية من أنشط الجاليات الاقتصادية في رأس الخيمة، وتسهم بشكل فاعل في دعم الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل، وهو ما يشكل ركيزة مهمة ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارة.

245.593 الرخص الاقتصادية الهندية العاملة في الإمارات بزيادة 20.73 %

وزير الاقتصاد: 10.6 آلاف رخصة تجارية هندية في الربع الأول

أبوظبي - وام

أكد معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد، أن دولة الإمارات وجمهورية الهند تربطهما علاقات اقتصادية تاريخية واستراتيجية، تشهد نمواً متسارعاً وزخماً متواصلاً، في ضوء دعم ورعاية القيادة الرشيدة في البلدين الصديقين، ورؤية مشتركة لتعزيز التعاون في قطاعات الاقتصاد الجديد، القائم على المعرفة والابتكار، بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، ويلبي التطلعات والرؤى المستقبلية للدولتين.

وقال معالي عبدالله بن طوق، في تصريحات لوكالة أنباء الإمارات «وام» بمناسبة زيارة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي إلى جمهورية الهند: «إن الهند تُعد شريكاً اقتصادياً مهماً ومحورياً لدولة الإمارات على المستويين

الإقليمي والعالمي، وهو ما تعكسه مؤشرات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي حققت تطورات نوعية ملموسة، انعكست إيجاباً على اقتصاد البلدين، لا سيما في ظل الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها الجانبان لتعزيز فرص التعاون في المجالات ذات الاهتمام المتبادل».

وأشار معاليه إلى أن القطاع السياحي يشكل أحد أبرز القطاعات الرئيسة في التعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ تُعدّ الهند واحدة من أكبر خمس أسواق مصدّرة للسياحة إلى دولة الإمارات، مع استقبال الدولة أكثر من مليوني سائح هندي سنوياً، كما تشهد حركة الطيران بين المدن الإماراتية والهندية نمواً مستمراً بواقع 555 رحلة طيران أسبوعياً عبر الخطوط الجوية الإماراتية، وهو ما يعكس عمق الروابط الاقتصادية والإنسانية بين البلدين.

وأوضح معاليه أن عدد الرخص التجارية الهندية العاملة في دولة الإمارات تجاوز 245 ألفاً و593 رخصة بنهاية عام 2024 بزيادة قدرها 20.73 % مقارنة بعام 2023، وتغطي أنشطة متنوعة تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، فيما بلغ عدد الرخص الاقتصادية الهندية الجديدة التي دخلت السوق الإماراتية خلال الربع الأول من عام 2025 أكثر من 10 آلاف و675 رخصة، ما يؤكد المكانة التي يحظى بها مجتمع الأعمال الهندي كشريك استراتيجي لقطاع الأعمال في دولة الإمارات. وقال معاليه: «إن دولة الإمارات والهند تتشاركان رؤى وتوجهات متقاربة نحو بناء اقتصاد مستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، مدعوماً من قبل القطاعين الحكومي والخاص في كلا البلدين، ما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون في عدد من القطاعات الحيوية، من بينها «الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا المتقدمة، والخدمات المالية، وقطاع الفضاء، فضلاً عن مشاريع استراتيجية في مجالات الأمن الغذائي والنقل».

وأكد معاليه أن اقتصادي البلدين يعدان من بين الأسرع نمواً على مستوى العالم، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات نمواً بنسبة 4.5 % خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، فيما حقق الاقتصاد الهندي نمواً بنسبة 6.2 % في الربع الأخير من العام الماضي، وهو ما يعكس ديناميكية أسواق البلدين والزخم المتزايد في إطار شراكتهما الاقتصادية الشاملة.

الإمارات والهند..
شراكة اقتصادية تؤسس لمستقبل أكثر ازدهاراً

أبوظبي - صبري صقر، وسامح الليثي

تتميز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات والهند بالقوة والتنوع، حيث تعد الهند من أكبر الشركاء التجاريين للإمارات. ففي السنوات الأخيرة، ارتفع حجم التجارة الثنائية، حيث يتم تصدير العديد من السلع من الإمارات إلى الهند، بما في ذلك الذهب والآلات والمركبات، بينما تقوم الهند بتصدير المنتجات الزراعية، النسيج، والكيمياويات إلى الإمارات. إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين مستمرة في النمو والنضج في ظل التوجهات العالمية الحالية لتؤسس لمستقبل أكثر ازدهاراً.

كما شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين انطلاقة قوية خلال الفترة الماضية لتفتح آفاقاً جديدة للتعاون والعمل المشترك بهدف تعزيز الاستقرار والسلام والتنمية، وتعكس نموذجاً مهماً للتعاون على خريطة العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية وتتمتع الإمارات والهند بعلاقات تجارية مميزة، تستند إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين بهدف تعزيز التدفقات التجارية الثنائية خلال السنوات المقبلة من خلال عقد شراكات جديدة طويلة الأجل في مختلف القطاعات.

تبادلات تجارية

بلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين 916 مليار درهم خلال 4 سنوات (منذ انقضاء الجائحة)، وفق أحدث بيانات وزارة الاقتصاد والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. وأوضحت البيانات أن الهند تبوأت مكانة متقدمة ضمن الشركاء التجاريين للإمارات خلال تلك الفترة من حيث إجمالي التجارة المحققة بين الجانبين.

وبحسب البيانات الرسمية، تجاوزت تجارة الإمارات غير النفطية مع الهند 240 مليار درهم في 2024 مقارنة بـ 199.3 مليار درهم في 2023، كما بلغت 312 مليار درهم في 2022، ووصلت إلى 164.6 مليار درهم في 2021.

وطبقاً لتوزيع أنشطة التجارة خلال الفترة ما بعد 2020، كانت الواردات إلى الإمارات صاحبة الحصة الأكبر من التجارة بين الجانبين خلال تلك الفترة بنسبة 52 % من إجمالي التجارة المحققة وبقيمة تجاوزت 375.3 مليار درهم.

فيما تلتها الصادرات الإماراتية إلى الهند بنسبة 25 % من إجمالي التجارة السلعية غير النفطية بين الجانبين في فترة ما بعد 2020، حيث بلغ إجمالي الصادرات 182.5 مليار درهم، بينما كانت حصة السلع معاد تصديرها 23 % من إجمالي التجارة وبقيمة بلغت 167.2 مليار درهم.

أما على صعيد السلسلة الزمنية لبيانات التجارة بين الجانبين، فقد بلغت التجارة السلعية غير النفطية بين الدولتين إجمالي قيمة تجاوزت 172.4 مليار درهم خلال الشهور التسعة الأولى من 2024، كانت الواردات في مقدمتها بحصة تجاوزت النصف بقيمة 86.6 مليار درهم، ثم الصادرات بحصة 31 % وبقيمة 53.5 مليار درهم، ثم السلع المعاد تصديرها بحوالي 28 % من إجمالي التجارة خلال الأشهر التسعة وبقيمة 32.5 مليار درهم.

وتعد الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري للهند للعام 2022 - 2023. كما أن الهند هي ثاني أكبر شريك تجاري للإمارات. وجاءت الهند في مقدمة الوجهات للصادرات الإماراتية غير النفطية خلال 2024 واستحوذت على 13.5 % من صادرات الإمارات غير النفطية وبنسبة نمو تجاوزت 75 % مقارنة مع 2023. وأفادت البيانات بوصول حجم الاستثمار المتبادل بين الجانبين إلى 20 مليار درهم (5.3 مليارات دولار) وذلك عن عام 2023، حيث تجاوز إجمالي الاستثمارات الإماراتية في الهند 12.1 مليار درهم (3.3 مليارات دولار)، بينما تجاوز إجمالي الاستثمار الهندي في الإمارات حاجز المليارى دولار بما يناهز 8 مليارات درهم بنهاية 2023.

مزايا جديدة

ودخلت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ 1 مايو 2022، وبموجبها ستتمكن الشركات الإماراتية من الاستفادة من المزايا الجديدة التي توفرها الاتفاقية لتصبح الهند أول دولة توقع معها الإمارات اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة.

وتتضمن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند 18 فصلاً و11 ملحقاً وتهدف إلى الوصول بالتجارة غير النفطية بين الإمارات والهند إلى 100 مليار دولار سنوياً خلال 5 أعوام من توقيع الاتفاقية وقبل حلول 2030.

وتهدف الاتفاقية إلى توفير وصول أكبر للصادرات الإماراتية إلى السوق الهندية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على أكثر من 80 % من السلع، وكذلك خلق بيئة مفتوحة وغير تمييزية للتجارة عبر الحدود مع الهند.

كما تهدف الاتفاقية إلى تعزيز وصول مزودي الخدمات في الإمارات إلى الأسواق عبر 11 قطاعاً رئيسياً وأكثر من 100 قطاع فرعي، بالإضافة إلى إزالة المعوقات الفنية غير الضرورية (المعوقات الفنية أمام التجارة) للمصدرين من الإمارات والهند، واستخدام المعايير الدولية كأساس للوائح الفنية.

وتستهدف الاتفاقية كذلك تعزيز وصول الشركات الإماراتية إلى فرص المشاركة في المشتريات الحكومية الهندية، ودعم الشركات الإماراتية من خلال منح أفضلية سعرية بنسبة 10 % في مناقصات المشتريات الحكومية الإماراتية، وضمان أن المنتجات الإماراتية لن تخضع لتحقيقات مكافحة الإغراق في الهند، حيث يتم نقل هذه المنتجات فقط. كما تهدف إلى إنشاء لجنة مشتركة لتقييم ومراجعة واقتراح أي تعديلات على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الجانبين، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الأسواق.

شركات ناشئة

وتخصص اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين فصلاً كاملاً للتعاون بين الإمارات والهند في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة واشتملت على توفير منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات للتوسع دولياً من خلال منحها إمكانية الوصول إلى عملاء وشبكات وسبل تعاون جديدة، إضافة إلى توفير آلية لتبادل المعلومات فيما يتعلق بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك القوانين واللوائح والإجراءات وتسجيل الأعمال واللوائح الفنية والمعايير وبرامج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس لجنة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتمكين مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بالأدوات للاستفادة من الفرص المتاحة في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة. وأطلقت الإمارات والهند «جسر الشركات الناشئة بين الإمارات والهند» الذي يوفر منصة مشتركة للشركات الصغيرة والمتوسطة تضم جميع المزايا والمعلومات للشركات في البلدين منها تبادل المعرفة وتنفيذ البرامج المشتركة وبناء القدرات، وذلك بهدف توفير فرص استثمارية للشركات الناشئة في كلا البلدين تمكنها من مواصلة النمو، وتحقيق أفضل استفادة ممكنة من الفرص والإمكانيات المطروحة، ودفع العلاقات الاقتصادية المشتركة نحو مستويات وغير مسبوقة.

وشكلت التجارة أساساً قوياً للعلاقات الثنائية بين البلدين بهدف الاستفادة من موقع الإمارات الاستراتيجي كمركز عالمي لاستقطاب الكفاءات والمهارات والشركات العالمية كونها توفر فرصاً تجارية هائلة للأشخاص في جميع أنحاء العالم، ما يجعلها مركزاً للشركات الهندية الناشئة.

نموذج

إن التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الإمارات والهند يعد نموذجاً للتعاون الإقليمي بين الدول لدعم الاستثمارات والتجارة البينية، وخلق مزيد من فرص النمو المستدام المشترك لاقتصاد البلدين.

ويشهد التعاون الاقتصادي بين البلدين زخماً متواصلاً في مجالات وأنشطة الاقتصاد الدائري والسياحة والطيران وريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيا والتحول الرقمي والنقل، ما يعكس الفرص الاستثمارية والتجارية الواعدة بين البلدين. وتتضمن الاستثمارات الإماراتية في الهند قطاعات متعددة أبرزها: الطاقة المتجددة والمعادن والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والمواد الكيميائية وتصنيع المعدات الأصلية للسيارات. وتعتبر الجالية الهندية أكبر جالية أجنبية في الإمارات، وتسهم بشكل كبير في الاقتصاد المحلي.

تعاون متواصل

2.27 مليون مقعد في أبريل

مسار طيران «الإمارات - الهند» ضمن الأنشط عالمياً

دبي - لؤي عبدالله

ارتفع حجم السعة المقعدية على رحلات الطيران المجدولة بين الإمارات والهند خلال أبريل الجاري ليصل إلى 2.27 مليون مقعد، بحسب بيانات مؤسسة «أو إيه جي» الدولية المزودة لبيانات المطارات وشركات الطيران.

وذكرت المؤسسة أن مسار «الإمارات - الهند» حل في المركز السادس عالمياً، من حيث أنشط خطوط الطيران بين الدول، ويشهد هذا المسار كثافة في الرحلات الجوية، بسبب العلاقات القوية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والسياحية. كما يعد السفر بين الهند ودبي على وجه الخصوص من أكثر المسارات استخداماً، مدعوماً بشركات الطيران الهندية والإماراتية، التي تعمل على تعزيز السعة وعدد الرحلات.

وكشفت بيانات للمؤسسة الدولية أن مسار «مومباي - دبي» جاء في المركز السادس، من حيث أنشط خطوط الطيران في المنطقة، مسجلاً أكثر من 233.4 ألف مقعد على رحلات الطيران المجدولة خلال الشهر الجاري، بينما جاء مسار «دلهي - دبي» في المركز التاسع، من حيث أنشط خطوط الطيران في المنطقة، مسجلاً أكثر من 199.25 ألف مقعد على الرحلات الدولية على هذا الخط.

وتسير الناقلات الإماراتية الست، وهي: «الاتحاد للطيران»، و«طيران الإمارات»، و«فلاي دبي»، و«العربية للطيران»، والعربية أبوظبي، وويز إير أبوظبي، رحلات مباشرة إلى 15 وجهة مختلفة في الهند، منها نيودلهي، مومباي، بنغالور، حيدر أباد، وغيرها، في حين تسير الناقلات الهندية من 24 نقطة في الهند إلى المطارات الإماراتية، وتعد الهند من الأسواق الخمس الكبرى المصدرة للسياحة إلى الدولة.

واستقبلت دبي العام الماضي 3.14 ملايين زائر من جنوب آسيا، وشكلت الهند النسبة الأكبر منهم، ما أسهم بشكل كبير في إجمالي عدد الزوار الدوليين الذين زاروا المدينة، والبالغ عددهم 18.72 مليون زائر، بزيادة قدرها 9 % على أساس سنوي. وتسعى «طيران الإمارات» و«فلاي دبي»، لرفع سعتيهما المقعدية الإجمالية الحالية على رحلاتهما الأسبوعية المتجهة إلى الهند، وذلك بعد أن بلغ كل منهما حالياً الحد الأقصى المسموح به لهذه السعة، بموجب الاتفاقيات الثنائية المبرمة في هذا الشأن.

وتعد دبي الوجهة الأولى للمسافرين من الجنسية الهندية، لما توفره من معالم سياحية وخيارات الإقامة التي تلبي جميع المتطلبات والأعمار والميزانيات، كما تحتضن مجتمعاً هندياً نابضاً بالحياة، وترحب بالعائلة والأصدقاء من الهند ومن جميع أنحاء العالم.

وتجمع الإمارات والهند علاقات ثنائية قوية وشراكة استراتيجية مستدامة في المجالات كافة، إذ تتميز العلاقات الاقتصادية بالتطور المستمر والقواسم المشتركة في الرؤى والاستراتيجيات الهادفة إلى التوسع في القطاعات الاقتصادية الجديدة، باعتبارها قطاعات حيوية تدعم النمو المستدام والتنافسية لاقتصادهما.

233.4
ألف مقعد على رحلات الطيران المجدولة في مسار «مومباي - دبي»

15
وجهة في الهند تسيّر الناقلات الإماراتية رحلات إليها

مثقفون: الفنون والمعارف الهندية فاعلة الحضور في حراك دبي الإبداعي العالمي

روابط متجذرة بين الإمارات والهند نبضها الثقافة وروحها الفن

شاروخان: في دبي يشعر كل زائر بأنه في موطنه الثاني | أرشيفية

دبي - وفاء السويدي

تجسد زيارة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، عمق العلاقات التاريخية والمعاصرة، بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند، كما أنها تعكس الروابط والعلاقات الثقافية والحضارية الفاعلة، بين دبي والهند، منذ القدم، حيث يعزز ذلك السلام والوئام العالمي ويثري مسارات الإبداع والحراك الثقافي الفعال.. كما أنه يسهم في تمتين ركائز تقارب الحضارات وحوارها وتناغمها، خاصة في ظل موقع دبي الاستراتيجي وتركزها وجهة إبداعية عالمية، وذلك بموازاة الأهمية الحضارية والاقتصادية والثقافية للهند. وفي العموم، تبرز هذه الزيارة، كما أكد مثقفون وكتاب في حديثهم لـ «البيان»، بوصفها جسراً حضارياً وثقافياً بين شعبين يجمعهما التاريخ، والتقارب الإنساني، والشراكة في التنمية والمعرفة، فإلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية التي تنطوي عليها والتي تمثل حجر الأساس في العلاقات الدولية، تتضمن هذه الزيارة أبعاداً وثماراً ثقافية نوعية ترتوي من عمق العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الجانبين، منذ أقدم الحقب والقرون، وذلك خاصة وأن الثقافة والإبداع في دبي ودولة الإمارات، أصبحا القلب النابض الذي يضخ الحياة في علاقات إمارة دبي ودولة الإمارات بالعالم أجمع.. والقوة الناعمة الملهمة والفريدة التي غدت تميز دبي والإمارات وتعزز مسارات التنمية في المجتمع وتعنون وتتوج أطر تواصل وتعاون الإمارة ودولة الإمارات عامة، مع الدول المتنوعة، وعلى رأسها الهند، التي ترتبط بدبي والإمارات بعلاقات تاريخية مهمة بناءة، انسحبت في تأثيراتها على مختلف تفاصيل وقصص الحياة، فشخصت وبرزت فاعلة وملهمة في شتى الميادين، ما انعكس في نهاية المطاف، خيراً ونماء وتقدماً على صعيد سياقات ومستويات العمل الحضاري والثقافي في المنطقة، وكذا في العالم أجمع . كما أشار المتحدثون إلى أن الفنون والمعارف الهندية تتبدى فاعلة الحضور ومثمرة في حراك دبي الإبداعي العالمي الذي يعزز تقارب الحضارات.

وأوضح المثقفون في أحاديثهم، بهذه المناسبة، أن الهند لطالما كانت حاضرة في الوجدان الخليجي، وبالتوازي بقيت الإمارات الدولة المفضلة لملايين المستثمرين والمثقفين والعمال الهنود الذين أسهموا في مسيرة البناء والتنمية، مشيرين إلى أن العلاقات الإماراتية الهندية، تبرز الثقافة في جوهرها كما القلب والروح من الجسد، إذ تعزز بنى التقارب الحضاري في المنطقة والمعمورة برمتها، وتفتح آفاقاً أرحب للحوار والتفاهم، سواء عبر الأدب، أو الموسيقى، أو السينما، أو الترجمة، أو التبادل الأكاديمي.

شهاب غانم

عادل خزام

خالد البدور

مريم الشناصي

عابد محمد

عبدو كومبرايل

صبغة الله الهدوي

عباس كي. بي

منارات

قال الشاعر الدكتور شهاب غانم، وهو أول عربي يحصل على جائزة طاغور للسلام العالمية، في الهند، حيث توج بها خلال حفل توزيع الجوائز الذي عقد في قاعة حفل الجمعية في مدينة كالكوتا في الهند: «العلاقات التاريخية بين الهند والخليج وجزيرة العرب قديمة وتعود لما قبل الإسلام، وكانت تجارية، ومما كان يُستورد من الهند التوابل والسيوف، ويكثر ذكر المهند والهندواني في الشعر الجاهلي». وأشار شهاب غانم إلى أن البخور والعود كانا يُستوردان من الهند عن طريق الخليج.

وأضاف: «واليوم نرى في الإمارات أكثر من مئتي جنسية تنصهر في وئام وتناغم، والعدد الأكبر بين أبناء هذه الجنسيات هم من الهند. وفي زماننا هذا تُعدّ العلاقات الثقافية وعلاقات القوى الناعمة ذات أهمية بالغة لتقوية أواصر التفاهم والصداقة، ما يعود بالنفع على الجانبين، فبجانب العلاقات التجارية القوية، مثل تجارة اللؤلؤ الخليجي مع الهند، فقد عمل وتعلم كثير من أبناء الخليج العربي والجزيرة العربية في الهند. ومن الأسماء البارزة التي عملت وتعلمت في الهند: الإماراتي أحمد بن سليم، الذي عمل في إذاعة الهند، والبحريني إبراهيم العريض، الذي تثقف في الهند، واليمني (العدني) محمد علي لقمان، الذي درس المحاماة في بومباي».

وأردف شهاب غانم: «أثرت الموسيقى الهندية كثيراً في موسيقى الخليج والجزيرة كما نرى في أغاني جمعة خان الحضرمي وفي الغناء الكويتي وبقية دول الخليج العربي. كما أن السينما الهندية انتشرت في الإمارات وبقية دول الخليج العربي منذ منتصف القرن العشرين، بجانب الأفلام المصرية والأمريكية، لكن من أهم المشاريع التي هدفت إلى تطوير العلاقات الثقافية: الفعاليات الفنية والإبداعية المتخصصة في دبي (خاصة فعاليات القرية العالمية)، معرض الشارقة الدولي للكتاب، اختيار الإمارات ضيف شرف في معرض الكتاب بدلهي، اختيار الهند ضيف شرف الدورة الـ29 من معرض أبوظبي الدولي للكتاب. غلى جانب نشر الكثير من الكتب بمختلف اللغات الهندية في معارض الكتب في الإمارات وضمن المكتبات العامة، علاوة على استقطاب فنانين من الهند ليحيوا حفلات فنية في الدولة».

واستطرد غانم: « ولعب مهرجان القلب الشاعري في دبي منذ عام 2012 دوراً كبيراً في الاحتفاء بالأدب الهندي، حيث استضاف كبار شعراء الهند بجانب شعراء الإمارات والعرب والعالميين، ولا ننسى أيضاً مهرجان طيران الإمارات للآداب الذي يستقطب كتّاباً بارزين من الهند على الدوام».

واختتم شهاب غانم: «قمت بترجمة أكثر من 100 قصيدة هندية ونشرتها في نحو 10 من كتبي، كما استضفت العشرات من الشعراء الهنود في منزلي. وقد كرموني بمنحي أكثر من 25 جائزة وتكريماً، منها جائزة طاغور للسلام في كالكوتا كأول عربي ينالها، وجائزة «شاعر القارات» للثقافة والإنسانية من شناي، وجائزة «ساهيتيا أكاديمي»، وجائزة الجالا مع 4 من أهم الشعراء والأدباء في الهند. كما تُرجم شعري إلى العديد من اللغات الهندية، وأُلّف حول شعري 4 أطروحات دكتوراه في مختلف الجامعات في شمال وجنوب الهند، وغُنيت من كلماتي أكثر من عشر أغنيات».

روابط عميقة

شدد الشاعر الإماراتي عادل خزام على عمق وأهمية العلاقات التاريخية بين الإمارات من جهة، والهند من جهة أخرى، وتابع: «تعد العلاقة الثقافية بين دولة الإمارات والهند واحدة من أعمق الروابط الحضارية في المنطقة، حيث تمتد جذورها إلى أكثر من قرنين، حين كان بعض التجار الإماراتيين والنواخذة يتخذون مجالس لهم في مدينة مومباي، في ملامح مبكرة للتبادل الثقافي والإنساني بين الشعبين. ومع مرور الزمن، لم تتوقف هذه العلاقة عند حدود التجارة، بل اتسعت لتشمل مجالات الفن، والأدب، والموسيقى، والحكمة الشرقية». وأكد عادل خزام أن السينما الهندية لعبت دوراً محورياً لا يمكن إنكاره في تعزيز وإثراء المشهد الإبداعي في الإمارات، فمنذ سبعينيات القرن الماضي، بدأت أفلام بوليوود تجد

فنون الهند حاضرة ولافتة ضمن فعاليات القرية العالمية

في دبي والإمارات مواقع تصوير ساحرة تجمع بين الحداثة والصحراء والتنوع المعماري، ما جعل الدولة محطة مفضلة لصناع السينما في الهند، مشيراً إلى أن هذه الأفلام كانت ولا تزال وسيلة محببة لتعريف الجمهور الإماراتي بثقافة هندية غنية بالتقاليد، وبالألوان، وبالقصص الإنسانية العميقة.

وتابع عادل خزام: «بمرور الوقت، أصبحت الموسيقى الهندية مألوفة لدى الأذن الإماراتية، حتى بات كثير من أبناء الإمارات يتذوقونها بعمق ويتفاعلون مع أنغامها، ورقصاتها التقليدية، حتى أصبحت جزءاً من المشهد الاحتفالي في الدولة. أما في مجال الأدب، فقد تركت الهند أثراً واضحاً في الثقافة العربية، وخصوصاً من خلال فكر الحكمة الشرقية ونصوص الزهد والتأمل الفلسفي. وقد كان للأدب الهندي، وبالأخص أدب الشاعر الكبير رابندراناث طاغور، أثر بالغ، إذ تعرف القارئ العربي من خلال ترجماته إلى رؤى عميقة في التآلف الإنساني والاتصال الروحي بالطبيعة والكون، وهذا الأثر تُوّج عندما فزتُ بجائزة طاغور للشعر، تأكيداً على هذا التقاطع الإبداعي بين البلدين».

وأضاف عادل خزام: «لقد احتضنت الإمارات عدداً كبيراً من الشعراء الهنود الذين عاشوا وكتبوا قصائدهم من وحي إقامتهم في الدولة، وعبّروا في نصوصهم عن تفاعلهم مع المكان والناس والبيئة الثقافية الجديدة. وقد جمع الشاعر والناقد أحمد فرحات هذه التجارب الشعرية في كتابين مهمين، هما «تغذية الشمس»، و«خبز آسيا»، حيث تتجلى الروح المشتركة بين الثقافتين الإماراتية والهندية، وتتقاطع الصور والمعاني في مزيج شعري وإنساني فريد». واختتم: «على المستوى الشخصي، شاركت في أمسيات أدبية مع شعراء من الهند، وهناك دراسة أكاديمية عن قصائدي قدّمها أحد الأساتذة في جامعة كاليكوت، وتشرفت أيضاً بتقديم 10 شعراء هنود في كتابي «شجرة شعر العالم» بمناسبة معرض إكسبو دبي 2020. إن هذا التأثير والتأثر الثقافي العميق بين الإمارات والهند لا يزال يتسع ويتشعب، ويمضي في مسارات جديدة أكثر روعة ودهشة. إنه تلاقي ثقافتين عريقتين اختارتا أن تتواصلا من خلال الجمال، والفن، والشعر، والحكمة، لتشكّلا معاً نموذجاً ملهماً لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الثقافية بين الشعوب».

امتداد تاريخي

من جانبه، أكد الشاعر الإماراتي، خالد البدور أن العلاقة بين الإمارات والهند ذات امتداد تاريخي ضارب في القدم، وقال: «العلاقة بيننا وبين الهند أعمق بكثير مما نتصور، فقد بدأت قبل الإسلام من خلال التبادل التجاري، وتعززت في بدايات الدعوة المحمدية، عندما وصل الصحابي الجليل مالك بن دينار إلى الساحل الجنوبي للهند، وبنى أول مسجد في ولاية كيرالا في القرن الأول الهجري، الذي لا تزال تقام فيه الصلاة حتى يومنا هذا».

وتابع: «هذا الامتداد التاريخي تجلى لاحقاً في حركة تجارة نشطة بين موانئ الخليج، مثل دبي والبحرين، ومدن الهند، من خلال التجار من الإمارات وغيرها، وذلك في تجارة اللؤلؤ والخشب والتوابل، وصولاً إلى التفاعل الثقافي والفني الذي ما زلنا نشهده إلى يومنا هذا».

وأشار إلى أن الأدب، والسينما، والموسيقى، من أهم أشكال التبادل الثقافي بين الشعوب، مؤكداً أن الهند، بكل تنوعها، تقدم للعالم نموذجاً غنياً في التعبير الإنساني، مضيفاً: «الثقافة الهندية غنية جداً، وهناك مثقفون هنود مطلعون على الثقافة العربية أكثر من اطلاعنا على ثقافتهم، وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة تعزيز التبادل المعرفي من خلال الترجمة، والحفلات الفنية، والأسابيع الثقافية، وغيرها من المبادرات الثقافية التي يتبادل خلالها مبدعو الإمارات والهند التجارب والخبرات».

وتحدث خالد البدور عن تجاربه الشخصية، مشيراً إلى مشاركته في أمسيات شعرية نظمتها جمعيات ثقافية هندية، حيث تُرجمت قصائده إلى اللغة المالايالامية، وشارك إلى جانب شعراء هنود في أمسيات شعرية في أبوظبي ودبي والشارقة، منوهاً بالحضور الهندي الفاعل في معارض الكتب، خصوصاً معرض الشارقة الدولي للكتاب، مؤكداً أن مثل هذه الفعاليات تمثل منصات حقيقية لتعزيز الحوار الثقافي العالمي.

وفي ختام حديثه، شدد البدور على أهمية دعم مبادرات مثل إقامة مبادرات ثقافية مشتركة، وتنظيم أمسيات شعرية وفنية، وتعزيز برامج الترجمة المتبادلة، مضيفاً: «ما يربطنا بالهند ليس فقط الماضي، بل الحاضر والمستقبل أيضاً، وهذه العلاقة تستحق أن تُصان وتتغذى بالفن والمعرفة».

الأدب مفتاح التبادل

وبيّنت الدكتورة مريم الشناصي، الكاتبة والناشرة الداعمة للأدب العربي خارج العالم العربي.. والتي تمتلك خبرة تمتد لأكثر من 11 عاماً في التعاون الثقافي مع الهند، أهمية العلاقات الثقافية بين الإمارات والهند، وقالت: «لديّ تجربة طويلة في دعم اللغة العربية والأدب الخليجي في الهند، كما أن لديّ جائزة للشعر العربي مخصصة للهنود ممن يجيدون كتابة الشعر العربي الفصيح، كما أن الأدب الخليجي، باعتباره أدباً حديثاً، بات جاذباً للباحثين في الهند، وقد لاحظنا انعكاس ذلك في المشاركات الأدبية، وحركة الترجمة المتبادلة، خاصة في معرضي الشارقة للكتاب، وأبوظبي للكتاب».

وأضافت مريم: «ما قمت به خلال أكثر من عقد من الزمان انعكس على الاقتصاد الإبداعي، حيث أصبحنا نُصدر الأدب الإماراتي بدلاً من استيراده فقط، وقد ازداد حجم الصادرات من الكتب العربية مقارنة بما كان عليه قبل عشر سنوات».

وأكدت مريم الشناصي أن عدد الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الهندية حول الأدب الإماراتي تضاعف، مشيرة إلى أهمية تحويل هذه الجهود الفردية إلى جهود مؤسسية لضمان الاستدامة.

تعاون أكاديمي

أوضح الدكتور الهندي عباس كي. بي، الحاصل على دكتوراه في اللغة العربية وآدابها في الهند، أن السنوات العشر الأخيرة شهدت انفتاحاً ملحوظاً في العلاقات الثقافية بين الإمارات والهند، وتابع: «لقد أشرفت على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه في موضوعات تتعلق بالأدب الخليجي، خاصة من زاوية نقدية، كما قمت بنشر هذه الدراسات في مجلات أكاديمية محكّمة، إضافة إلى إسهامي في ترجمة الروايات الخليجية إلى اللغات الهندية». وأشار إلى وجود تعاون أكاديمي متزايد بين الجامعات الهندية والخليجية، ما أسهم في تبادل معرفي متعمق بين الباحثين والطلاب من الجانبين، موضحاً أن سهولة الحركة وتطور وسائل التواصل أسهما كذلك في تدفق الكتب والأفكار من الخليج إلى الهند، مضيفاً: «هذا الانفتاح الثقافي لعب دوراً كبيراً في تعزيز الفهم المتبادل والتقارب بين الشعبين».

علاقات عريقة

ورأى الدكتور صبغة الله الهدوي، من الهند، وهو أستاذ الأدب العربي في جامعة كاليكوت، أن العلاقات الثقافية الإماراتية الهندية شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وقال: «العلاقات الثقافية بين الهند والعالم العربي عريقة، كما أن الإمارات ودول الخليج باتت وجهة مفضلة للهنود، ليس فقط بسبب الفرص الاقتصادية، بل بسبب أخلاقيات التعامل والاحترام المتبادل والحراك الثقافي الكبير».

وأوضح أن هناك تداخلاً في العادات والتقاليد، بما في ذلك المأكولات والموسيقى، حيث انتشرت بعض الأطباق الخليجية في جنوب الهند، بينما أصبحت الموسيقى العربية مألوفة لدى الجمهور الهندي، مضيفاً: «لاحظنا زيادة كبيرة في عدد الرسائل الجامعية التي تتناول الأدب الخليجي، وهذا مؤشر قوي على قوة التبادل المعرفي القائم بين الخليج العربي والهند».

مهرجانات ثقافية وسينمائية

وأكد المترجم عبدو شيوابورام كومبرايل، من الهند، أن الترجمة كانت ولا تزال الجسر الأهم بين الثقافتين، الإماراتية والهندية، وأضاف: «إن العلاقة الثقافية بين الهند والعالم العربي، وتحديداً الإمارات، هي من أكثر العلاقات عمقاً وتأثيراً، حيث نكتشف بعضنا البعض من خلال كتاب، أو فيلم، أو طبق من الطعام أو تقليد معروف».

وأشار إلى مبادرات متعددة دعمت هذا التقارب، مثل مشاركة الطلاب العرب في الجامعات الهندية، ومهرجانات ثقافية وسينمائية مشتركة، مثل «مهرجان السينما الهندية في دبي»، و«أيام الثقافة العربية» في نيودلهي، مضيفاً: «لقد ساعدت الترجمات المتبادلة، خاصة بين العربية والمالايالامية، على تعميق هذا التفاهم، ومن المهم مواصلة هذا الزخم عبر مبادرات جديدة».

قوة ناعمة

لفت الباحث الهندي، الدكتور عابد محمد، أستاذ الأدب العربي والمترجم من العربية إلى المالايالامية، إلى أهمية الترجمة بوصفها قوة ناعمة وناقلاً للأدب بين الخليج العربي والهند، وقال: «عملت على ترجمة أكثر من 10 كتب من الأدب العربي إلى المالايالامية، بما في ذلك روايات لكتّاب من الإمارات وقطر والكويت وعُمان. ويعود ذلك إلى شغف القرّاء في الهند بالتعرف إلى الأدب الخليجي».

وأكد أن مستقبل التعاون الثقافي واعد، شرط أن يتم تأطيره ضمن برامج مؤسسية تدعم الاستمرارية، متابعاً: «إذا تم تأسيس جسور ثقافية دائمة، خاصة في مجال الأدب، فإنها ستغني كلا الطرفين معرفياً، وستنعكس على العلاقات التجارية والسياسية والإنسانية أيضاً».

جناح الهند في القرية العالمية يروي سير وقصص وثقافة حضارة عريقة | أرشيفية

من الشركات العربية العريقة في مدينة بومباي الهندية | المصدر: حمد بن صراي

حمد بن صراي: تبادل ثقافي وتجاري مميز بين الخليج العربي والهند منذ آلاف السنين

الإمارات والهند.. علاقة حضارية وثيقة عبر التاريخ

دبي ـ وفاء السويدي

تشكل زيارة سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، إلى جمهورية الهند، رافعة جوهرية في سياقات تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وفتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف المجالات، كما أنها تمثل امتداداً لشراكة تاريخية متجذرة في عمق الزمن تتبدى وتبرز الثقافة والمعرفة والفن وأطر العلاقات الاجتماعية، في مضامينها، ملامح رئيسة ومفصلية، تثري ركائز هذه العلاقة بين الجانبين، والتي لطالما انعكست بفاعلية وقوة تمكين ضمن ميادين التقارب الحضاري العالمي.

«البيان» تقرأ وتستجلي في حوار خاص وموسع مع المؤرخ والأكاديمي الإماراتي الدكتور حمد بن صراي، دقائق ومرتكزات وثمار وقصص وجوانب هذه العلاقة التاريخية الفريدة المؤثرة، حيث يعرض في الحوار لجملة نتائج مهمة تؤكد أهمية علاقة الجانبين ودورها في تعزيز تناغم شعوب المنطقة، وأيضاً، أهمية مسارات التبادل الثقافي، القديمة والعصرية، بين الإمارات والهند. كما يقدّم بن صراي قراءة تاريخية معمقة في هذه العلاقات التي جمعت بين منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية، مؤكداً أن التبادل الحضاري والتجاري والثقافي بين الخليج العربي والهند ممتد منذ آلاف السنين، وأن مبدعي وتجار الإمارات والخليج العربي على تفاعلٍ إيجابيّ مع المجتمع الهندي.

تواصل حضاري

يقول الدكتور حمد بن صراي: إن الصلات بين عموم بلدان الخليج العربية والهند تعود إلى أزمان مغرقة في القِدم ممّا شكّل تواصلاً حضاريّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً قويّاً، وجعل من تلك العلاقات تزداد متانة عَبر التاريخ. وفي العصر الحديث، وتحديداً منذ أواخر القرن التاسع عشر وإلى العقد الستين من القرن العشرين حيث تشكّل لتلك الصلات دلائل مادّيّة وكتابيّة واضحة تشير في نهاية المطاف إلى عمق الحضور الخليجي العربي في مدن الهند الكبرى وبالذّات مدينة التجارة والأعمال بومباي.

ويتابع بن صراي: أقام بالتالي فيها عدد من التجّار من كافّة بلدان الخليج العربية، كما كانت موئلاً لعددٍ من السياسيين الذين اتخذوها مقرّاً للسكنى والإقامة حتى نهايات حيواتهم».

التاريخ القديم

وأوضح الدكتور حمد بن صراي أنه منذ حوالي الألف الثالث قبل الميلاد وبدايات الألف الثاني قبل الميلاد لعبت منطقة الخليج العربي دوراً كبيراً في التجارة الإقليمية والعالمية بين حوض نهر السند وبلاد الرافدين. وفي تلك الفترة أشارت النصوص المسمارية الرافدية إلى دولتين أو حضارتين خليجيتين هما دِلمون وماجان، فالأولى كانت تضمّ جزر البحرين وفيلكة وتاروت والساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية إضافة إلى الجزر الواقعة بالقرب من الساحل. وأمّا ماجان فكانت تضمّ جنوب شرقيّ شبه الجزيرة العربية، ويتضمن جزءاً كبيراً من أراضي الإمارات. وتشير النصوص المسمارية إلى تجارة نشطة بين مدن بلاد الرافدين ودِلمون وماجان.

وأضاف: «منذ تلك الحقبة أصبح الخليج العربي طريقاً اقتصاديّاً مهمّاً يربط بين مدن جنوبي بلاد الرافدين ودِلمون وماجان من جهة وبين حضارة حوض نهر السند المعروفة باسم ملوخا أو ملوحا من جهة أخرى كما تدلّ على ذلك النصوص والكتابات المسمارية. وقد ضمّت ملوخا أراضي واسعة من شبه القارة الهندية تشمل حوض نهر السند بأكمله وشمالي أفغانستان إضافة إلى مناطق كبيرة من شمال غربي الهند، وشبه جزيرة الكوجرات. وكان لها ارتباط بالبحر والملاحة والتواصل مع العالَم الخارجي. ويعد موقع لوثال (Lothal) أهم الموانئ المعروفة والمكتشفة حالياً. وتبعد لوثال بحوالي 400 كم إلى الشمال من مومباي على الساحل».

استمرار وتواصل

ويضيف: «مما لا شكّ فيه فإنّ هذه العلاقات القديمة المتواصلة بين منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية كانت الأساس الذي بُنيت عليه العلاقات بين المنطقتين في العصور اللاحقة. واستمرّ الأمر حتى القرون الثلاثة السابقة للميلاد وما بعدها إلى القرن السابع الميلادي حيث ترسّخت العلاقات وازدادت ازدهاراً. وكثر وجود السلع الهندية في الأسواق العربية قبل الإسلام مما يدلّ على تواصل هذه الأسواق مع الهند، بل إنّ بعض هذه الأسواق تكاد تكون أسواقاً خاصة بالسلع الهندية وقد كان لجلفار أهمية استراتيجية في منطقة الخليج العربي بحكم موقعها القريب من مضيق هرمز وسوقاً للمستوردات من الهند وغيرها من البلدان من آلات الصيدلة والعطور والمسك والزعفران والعاج واليواقيت وغيرها من المنتجات الهندية. كما كانت جلفار تشكّل بورصة تجارية إذ كانت تجتمع فيها تحف الهند لتوزّع في بلاد العرب. كما اشتهرت بمنتجاتها الزراعية والحيوانية ونشاطاتها التجارية. وكان يأتيها تجار الهند ومن العديد من المناطق للمتاجرة فيها».

ويردف: كما استفادت دبا من موقعها على بحر عُمان للاتصال بشبه القارة الهندية، لتصل إليها منتجات الهند، لذا توافد إليها الناس من كلّ مكان للتجارة. ونشأت فيها سوق من أسواق العرب قبل الإسلام تقوم في آخر يوم من شهر رجب. وكان يلتقي فيها التجّار. ولهذا وُصفت بأنها هي السوق العظمى.

ويشير الدكتور حمد بن صراي إلى أنه في العصر الحديث، وتحديداً من أواخر القرن التاسع عشر وإلى العقد الستين من القرن العشرين تشكّل لتلك الصلات دلائل مادّيّة وكتابيّة واضحة تشير في نهاية المطاف إلى عمق الحضور الخليجي العربي في مدن الهند الكبرى وبالذّات مدينة التجارة والأعمال بومباي، مضيفاً: أقام فيها عدد من التجّار من كافّة بلدان الخليج العربية، كما كانت موئلاً لعددٍ من السياسيين الذين اتخذوها مقرّاً للسكنى والإقامة حتى نهايات حيواتهم.

ويلفت إلى أن تجّار الإمارات والخليج العربي على تفاعلٍ إيجابيّ مع المجتمع الهندي، وهم الذين وضعوا أُسس الروابط التجارية بين الخليج وبومباي في العصر الحديث، لافتاً إلى أن هؤلاء التجّار والزائرين يحبّون بومباي، بل قام بعضهم بتأليف أشعار جميلة عن المجتمع العربي الصغير هناك.

ويتابع: وخلال زيارتنا لبومباي من نهاية ديسمبر 2024 إلى 10 يناير 2025 تتبّعنا خطواتهم وزرنا أغلب الأماكن التي عاشوا فيها؛ وتجوّلنا في الشوارع التي كانوا يقومون بأعمالهم التجارية فيها، وحتى إنهم كانوا يجلسون في مطعمهم الشرقي الشهير. علاوة على ذلك، قمنا بزيارة المقبرة الصغيرة التي تحتوي على قبور الشخصيات العربية الرائدة التي عاشت وماتت في بومباي، بمن في ذلك السلطان تيمور بن فيصل من سلطنة عُمان، والحاج محمد علي زينل، «ملك اللؤلؤ»، من جدّة. ولم يتم نسيان هذه العائلات، ومن خلال استكشافها في الأرشيف، ومن خلال المقابلات والزيارات إلى الأماكن والهندسة المعمارية المرتبطة بعائلات التجّار والمقيمين الخليجيين.

ويضيف بن صراي: كان يوجد فندقان كبيران أقام فيهما التجار والزائرون القادمون من الخليج خلال العقود السبعة الأولى من القرن العشرين. وأصبحا معروفين كعنوان لاتصالاتهم، واجتماعاتهم، وعقد الصفقات، وسكنهم. وكان أشهرها: فندق المدينة ومسافر خانه. وكلا الفندقين مكتوب باللغة العربية حيث إن كلمة Madinah تعني المدينة المنورة.

جولات ميدانية

ويوضح الدكتور حمد بن صراي أنه من خلال جولاته الميدانية في سوق التجّار الرئيس في بومباي، وجد أن هناك سوقين كبيرين كانا نشطين للغاية ومزدحمين بتجار اللؤلؤ من أماكن مختلفة. الأول كان سوق موتي. وكان في الواقع السوق الرئيس المتخصّص في اللؤلؤ فقط. وكان سوق موتي بازاراً يحتوي على محال الذهب، وأنواع أخرى من الأحجار الكريمة. وكان أصحاب تلك المحال من التجار الهنود البانيان الذين احتكروا الكثير من التجارة. ومع ذلك، فإن بعض العرب من الخليج أصبحوا على دراية بتجارة اللؤلؤ، وبالتالي كان لديهم مكاتب ومصانع خاصة بهم منفصلة عن البانيان، وكانوا قادرين على التصدير مباشرة إلى باريس ولندن.

حمد بن صراي

من الفنادق التي كان ينزل فيها التجار العرب في الهند

الفنون الهندية تحوز شعبية وحضوراً نوعيين في الإمارات | أرشيفية

تناغم

ويستطرد: كما تزايدت أعداد المجتمع العربي إلى درجة أنهم أنشأوا جمعياتهم ووجهاتهم الخاصة منها: جمعية المجتمع الهندي العربي، وقد نشأت كمؤسّسة اجتماعية مشتركة في عام 1954 من قِبل العرب والهنود الذين كانت لهم علاقات مع العالَم العربي وكانوا أصدقاء للعرب. وكانت الجمعية بمثابة مركز للعرب المقيمين في بومباي. وتم استخدامها كمنتدى للمؤتمرات والأنشطة الاجتماعية ومكان حيث يمكن للوافد الجديد أن يجد المساعدة. والأهم من ذلك، أن الجمعية أصبحت أداة للدعم السياسي للقضايا العربية. والمطعم المركزي الذي نشأ خلال الحرب العالمية الأولى كمطعم يقدم الأطباق التي يفضّلها الأشخاص القادمون من مختلف المدن العربية لتناول وجباتهم والاستماع إلى الأخبار العربية. وكان أيضاً مكاناً يمكنك فيه مقابلة أصدقائك بعد يوم عمل طويل.

كما يتحدث الدكتور حمد بن صراي عن الجالية الخليجية التي أنشأت عدة مشاريع مثل مدرسة الكويت في بومباي، حيث أنشأتها حكومة الكويت عام 1952.وأصبحت بمثابة نادٍ للجالية العربية حيث كانوا يجتمعون في المساء للمناقشة وتبادل المعلومات وقراءة الصحف من المنزل. وساهمت المدرسة في الحفاظ على الثقافة العربية، وتوفير التعليم للبنين والبنات العرب المقيمين في بومباي.

مكتبة بومباي العربية

ويشير الباحث حمد بن صراي إلى أن الكتب العربية والمقالات والصور والمواد العربية المطبوعة كانت متاحة في مكتبة عربية أدارها رجل مصريّ عاش في بومباي منذ الربع الأول من القرن العشرين. وقد احتوت المكتبة العربية على مجلدات من الكتب العربية التي طبعت إما في حيدر أباد، أو بومباي، أو من الدول العربية، لافتاً إلى أن العديد من تجّار الخليج اكتسبوا خبراتهم من العمل في بومباي ولعبوا دوراً مهماً في البداية في تطوير تجارة اللؤلؤ، زمان رواج تلك التجارة، مضيفاً: ومن أشهر تجار اللؤلؤ الوجيه الكويتي جاسم بن محمد الإبراهيم، المتوفّى عام 1956، والحاج محمد علي زينل المتوفّى عام 1969. وكلاهما مدفون في المقبرة العربية في بومباي، وكانا من النماذج الرائدة للتجّار والأثرياء العرب، ومن أشهر مَن أقام في بومباي الوجيه محمد بن عبيد النابودة أحد تجّار اللؤلؤ المعروفين، وهو من الشارقة.

ويلفت إلى أن أرشيف ولاية Maharashtra في بومباي في ما بين عامَي 1900 و1947 يضم عشرات الملفّات العائدة لزائرين خليجيين من الإمارات والبحرين والسعودية والكويت تحصّلوا عليها من السلطات البريطانية، وكان كلّ ملفّ يحتوي على رقم، وعلى غلافه اسم الشخص، وبلده، وتاريخ منحه للتأشيرة. ويختتم حديثه: ومن بين ثنايا الأوراق اسم الشركة التي تعامل معها هذا الشخص، وهي على الأغلب شركات عربية، وهذا واضح من ترويسة الرسائل، كما يتضمّن الملفّ كلّ المراسلات التي تمّت مع الشركة ومع هذا الشخص. وفي نهاية الملفّ هناك بطاقة تتضمّن إشارات تشبه حُسن السيرة والسلوك. ومن الجدير بالذِّكر أنّه تُحدّد مدّة الزيارة ربما بثلاثة شهور أو أقلّ حسب المهمّة. وبلا شكّ فإنّ في هذه الملفّات معلومات قيّمة عن التجارة والتعامل الاقتصادي والسلع والبضائع ووجهات التجارة، وإدارة الأعمال في بومباي ما يعكس العلاقة الوثيقة بين الهند والخليج وخصوصاً الإمارات.

أكاديميون لـ«البيان»:

زيارة حمدان بن محمد للهند تفتح آفاقاً جديدة للتعاون الشامل

استطلاع: مرفت عبدالحميد، جميلة إسماعيل، ومريم العلي

أكد أكاديميون أن زيارة سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، إلى جمهورية الهند، تجدد التأكيدات على متانة العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند، لافتين إلى أنها تفتح آفاقاً جديدة للتعاون في مختلف المجالات.

وأشاروا إلى أنها ليست مجرد زيارة بروتوكولية، بل تحمل في طياتها رسائل سياسية واقتصادية واستراتيجية عميقة، تعكس نضج العلاقات الإماراتية الهندية، وتؤسس لمرحلة أكثر شمولاً في التعاون الثنائي، بما ينسجم مع طموحات البلدين في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.

منصور العور

عيسى البستكي

سيف النيادي

نور الدين العطاطرة

حميد مجول النعيمي

رانية عبدالله

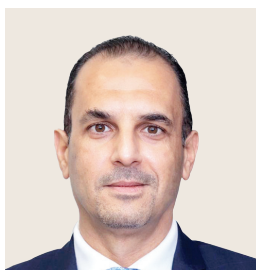

كريم الصغير

احترام متبادل

وقال الدكتور منصور العور رئيس جامعة حمدان بن محمد الذكية: إن الزيارة تعد محطة جديدة في مسار العلاقات الاستراتيجية المتنامية بين الإمارات والهند، القائمة على أسس راسخة من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وأضاف إن هذه الزيارة تجسد الرؤية الطموحة لقيادتنا الرشيدة في تعزيز الشراكات الدولية، وفتح آفاق أوسع للتعاون في مختلف القطاعات، ولا سيما في مجالات الاقتصاد الرقمي، والتقنيات الحديثة، والتعليم، وريادة الأعمال، والابتكار.

وأشار الدكتور العور إلى أن الهند، بتاريخها العريق ونموها الاقتصادي المتسارع، تأتي في مقدمة شركاء الدولة العالميين.

وأعرب عن اعتزازه بهذه العلاقة المتينة، متطلعاً إلى مزيد من النجاحات المشتركة، من خلال هذه الزيارة مستلهمين من رؤية سموه، التي تجمع بين الطموح والتخطيط الاستراتيجي والعمل الميداني.

مصالح مشتركة

بدوره قال الدكتور عيسى البستكي رئيس جامعة دبي إن زيارة سمو الشيخ حمدان بن محمد بنراشد، إلى الهند تأتي لتجسد عمق العلاقات التاريخية بين الإمارات والهند، وتفتح آفاقاً جديدة لشراكة استراتيجية تتعزز عاماً بعد عام، من تأسيس الاتحاد وحتى اليوم.

وقال: إن العلاقات الإماراتية الهندية ليست وليدة اللحظة، بل تمتد جذورها إلى قرون مضت، حيث كانت التجارة والروابط الاجتماعية والثقافية جسوراً متينة بين شعبي البلدين، وكان لتجار الإمارات دور جوهري في تطوير التجارة وتعزيز العلاقة الثقافية والاجتماعية بين البلدين منذ القرن التاسع عشر.

وأضاف إن التجار كانوا يصدرون اللؤلؤ إلى الهند ويستوردون كل الاحتياجات اللازمة للمعيشة من الأرز والسكر والقمح والخشب ومستلزمات الحياة اليومية في مجتمعنا للعيش في سلام وأمان واكتفاء احتياجات المجتمع آنذاك.

وأشار إلى أن جده المرحوم عبدالرزاق عبدالرحيم البستكي، كان أحد التجار الذين ساهموا في تعزيز المعاملات التجارية بين البلدين، لافتاً إلى أن زيارة سموه تكتسب أهمية خاصة في ظل التطورات المتسارعة على الساحة العالمية، وحاجة الدول إلى توطيد علاقاتها مع شركاء موثوق بهم يمتلكون رؤية مستقبلية واضحة.

> الزيارة تحمل رسائل سياسية واقتصادية واستراتيجية عميقة تعكس نضج العلاقات الإماراتية الهندية

وأوضح أن العلاقات الدبلوماسية المتينة بين الدولتين رسخت مكانتهما شريكين إقليميين ودوليين قادرين على إحداث فرق إيجابي في محيطهما.

وأضاف إن زيارة سمو الشيخ حمدان بن محمد إلى الهند تحمل رسالة صداقة وتقدير، وتعكس التزام القيادة الإماراتية مواصلة تطوير العلاقات الثنائية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين، ويعزز من جهود الاستقرار والنمو المشترك في المنطقة والعالم، كما تعكس تطوراً استراتيجياً في العلاقات بين البلدين، وخاصة مع تصاعد حجم التبادل التجاري وتكامل المصالح في قطاعات الطاقة، والتكنولوجيا، والأمن الغذائي، مشيراً إلى أن الهند تعد شريكاً رئيساً للإمارات، ليس فقط اقتصادياً، بل سياسياً أيضاً في ضوء التغيرات الجيوسياسية في آسيا.

وأضاف إن الزيارة تأتي في توقيت دقيق، وتعزز من مكانة الإمارات قوة إقليمية تحظى باحترام دولي، مشيراً إلى أنه لا يمكن إغفال البعد الإنساني في هذه العلاقة، فوجود جالية هندية كبيرة في الإمارات ساهم في خلق نسيج اجتماعي واقتصادي متداخل، مشيراً إلى أن زيارة سموه رسالة تقدير لهذا الامتداد المجتمعي والثقافي، وتعزيز لروابط الشعوب.

تعاون أكاديمي

من جهته عبر الدكتور حميد مجول النعيمي، مدير جامعة الشارقة، عن تقديره العميق للعلاقات الاستراتيجية التي تربط الإمارات بجمهورية الهند الشقيقة، مؤكداً أن هذه العلاقة تستند إلى جذور تاريخية أرساها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه الذي أدرك مبكراً أن التعليم هو السبيل للنهوض بالأمم، فجعله في صلب رؤية الدولة الحضارية.

وأوضح النعيمي أن هذا البعد ظل ركيزة رئيسة في العلاقات الثنائية، إذ واصلت الدولة جهودها لتعزيزه من خلال الزيارات المتبادلة والمشاركة الفاعلة في المعارض التعليمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بهدف تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وتحقيق استفادة نوعية من التجارب والخبرات العالمية.

وأشار إلى ريادة الهند عالمياً في مجالات العلوم وتكنولوجيا المعلومات، وحرصها على استثمار ميزانيات ضخمة لاستقطاب الكفاءات وتطوير البرامج التقنية، مع تركيز واضح على الذكاء الاصطناعي والتعليم التقني لمواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية. كما نوّه بالدور المحوري الذي تؤديه الشركات التقنية الهندية في تطوير برامج تعليمية ذكية ترفع كفاءة المعلمين والطلبة، وتؤهلهم بمهارات متقدمة لمواكبة تحديات المستقبل.

شراكات استراتيجية

من جهته أكد الدكتور كريم الصغير، مدير جامعة عجمان، أن العلاقات بين البلدين الصديقين تمثل نموذجاً رائداً للتعاون الثقافي والعلمي، مشيراً إلى أن الجامعة ترتبط بشراكات استراتيجية مع جامعات هندية مرموقة لتعزيز التبادل الطلابي والأكاديمي، وتنفيذ مشاريع بحثية في مجالات علمية وتكنولوجية متقدمة.

وأشار إلى أن الجامعة تستقطب نخبة من الأكاديميين والباحثين من الهند، ما يعزز مكانتها كمركز عالمي للمعرفة والابتكار، مشيراً إلى أن هذا التعاون يسهم في تنمية البيئة الأكاديمية وتعزيز التفاهم الثقافي، ويؤهل الطلبة بمهارات تواكب احتياجات العصر، كما شدد على التزام الجامعة المستمر دعم التقارب العلمي والثقافي بين البلدين.

علاقات متينة

وقال الدكتور نور الدين العطاطرة نائب رئيس مجلس أمناء جامعة العين إن الزيارة تؤكد حرص قيادتي البلدين على الانطلاق بهذه العلاقات المتينة نحو المستقبل، وإلى آفاق أرحب، وتوسيع قاعدة التعاون في مختلف المجالات بين الجانبين في المرحلة المقبلة، بما يعود بالفائدة والنفع على شعبيهما، وخاصة أن هذه العلاقات تتسم دائماً بالقوة والدفء، نظراً للجذور التاريخية التي تربط بينهما، وتعود إلى عدة قرون مضت ومنذ فجر التاريخ.

تطور ملحوظ

وقال الدكتور سيف النيادي، أستاذ مساعد في جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية: إن العلاقات بين البلدين تشهد تطوراً رائداً وملحوظاً، وأضحت أنموذجاً للعلاقات المتميزة القائمة على الشراكة الاستراتيجية، التي تتجه بقوة وثقة نحو المستقبل، في إطار من التفاهم في المواقف والتوجهات، سواء على مستوى الروابط الثنائية، أو في ما يتعلق بالمتغيرات والتحديات القائمة في البيئتين الإقليمية والدولية.

روابط تاريخية

بدورها أوضحت الدكتورة رانية عبدالله، مديرة برنامج الإعلام والاتصال في جامعة العين، أن العلاقات بين البلدين الصديقين تحظى بروابط تاريخية وثيقة، وجذور راسخة، كما تشهد نقلة نوعية تعزز مصالحهما المشتركة ودوريهما إقليمياً ودولياً، إلى جانب الحرص التام على استلهام مبادئهما الإنسانية الراسخة في الدعوة إلى التسامح والتعايش والسلام.

وأضافت إن العلاقات الإماراتية الهندية تشهد تطوراً ملحوظاً في المجالات، السياسية والاقتصادية والتجارية والتقنية، والفضاء والصحة والثقافة، وغيرها من المجالات، وأسهمت العلاقات الاقتصادية والتجارية المتنامية بين البلدين، في استقرار العلاقات وتنويعها وتعميقها، ويسعى الجانبان إلى تعزيز هذه العلاقات لتحقيق المنفعة المتبادلة.

تطبّقه 34 مدرسة خاصة من إجمالي 227

المنهاج الهندي ثاني أكثر المناهج انتشاراً في دبي

دبي ـ رحاب حلاوة

تشهد دبي تنوعاً كبيراً في منظومتها التعليمية الخاصة، حيث تضم الإمارة 227 مدرسة خاصة تدرّس 17 منهاجاً مختلفاً، يلبي كل منها احتياجات وتطلعات مجتمعات متعددة الجنسيات، ووفقاً لمشهد المدارس الخاصة بدبي للعام 2025-2024 الصادر عن هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، يبرز المنهاج الهندي كثاني أكثر المناهج انتشاراً، بعد البريطاني، ما يعكس حجم الجالية الهندية في الإمارة، وثقتها الكبيرة في النظام التعليمي المعتمد.

ووفقاً لأحدث البيانات التي نشرتها هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي، فإن 34 مدرسة خاصة في الإمارة تطبق المنهاج الهندي، لتأتي بذلك في المرتبة الثانية من حيث عدد المدارس بعد المنهاج البريطاني الذي يُدرّس في 90 مدرسة، ويمثل هذا الرقم نسبة كبيرة تعكس اعتماداً واسعاً ومتزايداً على هذا النظام التعليمي العريق. وتعتبر الجنسية الهندية الأولى ضمن الجنسيات العشر الأكثر انتشاراً بين الطلبة، كما أن الهند تأتي الأولى ضمن قائمة الجنسيات العشر الأكثر انتشاراً بين المعلمين في مدارس دبي.

تنظيم صارم

أما على مستوى أعداد الطلبة، فتظهر الإحصاءات أن 99603 طلاب في مدارس دبي يدرسون ضمن المنهاج الهندي، وهو العدد الذي يجعل هذا المنهاج يحتل المرتبة الثانية أيضاً من حيث عدد الملتحقين به، وتكشف هذه الأرقام عن حجم الإقبال على التعليم الهندي، خاصة من الجالية الهندية الكبيرة المقيمة في الإمارة. ولا يقتصر اعتماد المنهاج الهندي على أبناء الجالية الهندية فقط، بل يمتد إلى جنسيات أخرى تجد فيه فرصاً أكاديمية قوية تؤهل أبناءها للالتحاق بأفضل الجامعات، سواء في الهند أو على المستوى العالمي، نظراً لما يتسم به المنهاج من تنظيم صارم، واهتمامه بالعلوم والرياضيات، وتفوق طلابه في الاختبارات الدولية.

تنوع ثقافي

ويُعرف المنهاج الهندي، وخاصة بنسختيه الشهيرتين (CBSE وICSE)، بتركيزه الكبير على المواد العلمية، والالتزام الأكاديمي، بالإضافة إلى غرس القيم الثقافية والاجتماعية، ويرى كثير من أولياء الأمور أن هذا المنهاج يُعد خياراً مثالياً لمن يسعون إلى تربية أبنائهم في بيئة تعليمية تجمع بين الانضباط والتفوق.

ويعتبر المنهاج الهندي خياراً مناسباً من الناحية الاقتصادية أيضاً، إذ تقدم المدارس التي تتبعه رسوماً دراسية في متناول اليد مقارنة ببعض المناهج الأخرى، ما يجعله ملائماً لشريحة واسعة من السكان. وتتوزع المدارس التي تدرس المنهاج الهندي في مختلف مناطق دبي، وتسهم في تسهيل الوصول إلى التعليم ضمن بيئة قريبة من مكان السكن، مما يخفف الأعباء عن العائلات ويعزز الاستقرار الأكاديمي للطلبة.

استراتيجية تعليمية

ويُعد وجود المنهاج الهندي عنصراً مهماً في تحقيق استراتيجية التنوع التعليمي التي تتبناها دبي، إذ تضم الإمارة طلبة من أكثر من 185 جنسية مختلفة، وتُعد الجالية الهندية من بين الأكبر، بل وتشكل مع غيرها من الجاليات الآسيوية العمود الفقري لكثير من المدارس الخاصة، ويمثل وجود مدارس تدرّس هذا المنهاج تأكيداً على التزام دبي بتقديم تعليم نوعي يُراعي خلفيات الطلبة الثقافية والتعليمية، كما أن هذا التنوع يثري البيئة المدرسية، إذ ينشأ الطلبة في محيط متعدد الثقافات، مما يعزز مهارات التواصل والتعايش ويؤهلهم للاندماج بسهولة في الجامعات العالمية وسوق العمل مستقبلاً. ويسهم هذا المنهاج في تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للتعليم متعدد الثقافات، ويجسد رؤية الإمارة في توفير تعليم شامل ومتميز يراعي تنوع مجتمعها ويخدم مستقبل أجيالها.

المنظومة التعليمية في دبي تلبّي تطلعات المجتمعات متعددة الجنسيات | من المصدر

«الجنسية الهندية» الأولى ضمن العشر الأكثر انتشاراً بين الطلبة

99603

طلاب في مدارس دبي يدرسون ضمن المنهاج الهندي